



الجلسة العامة ٢٠

الاثنين، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري (فنلندا)

بالنسبة لمستقبل الأمم المتحدة. وقد ذكر رئيس وزراء بلادي
في البيان الموجز الذي أدلى به في مؤتمر القمة:

”نحن على موعد جديد مع التاريخ: لنضفي
الطابع الديمقراطي على الحكم العالمي السليم،
ولنتشاطر مستقبلاً أفضل وأوفر إنتاجية يمكننا جميعاً
أن نعيش في ظلّه بكرامة وفي سلام“ (A/55/PV.3).

وهذا، مع الأهداف الواردة في الإعلان، يضع أمامنا جدول
أعمال للطريق الذي نسلكه إلى الأمام.

وإذ نتحرك قدماً، علينا أن نبدأ بتكريس أنفسنا من
جديد لإعلاء شأن المبادئ الأساسية لميثاقنا، وهي مبادئ
السعي إلى التخلص من الخوف والعوز في عالم يتأصل منه
التمييز والكرهية، ويتحقق فيه حق جميع الأفراد في الحياة في
سلام ومساواة.

هذه الأفكار هامة اليوم مثلما كانت قبل ٥٥ عاماً.
ورغم نواحي التقدم العديدة التي أحرزناها، لا يزال الكثير
منا يسمحون لخلافاتنا بأن تؤدي إلى صراعات تسفر عن

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي
الأونرابل جون بريسينيو، نائب رئيس الوزراء ووزير الموارد
الطبيعية والبيئة في بليز.

السيد بريسينيو (بليز) (تكلم بالانكليزية): باسم
وفد بليز، أتقدم إليكم، سيدي، بالتهنئة على انتخابكم
للرئاسة. إن خيرتكم الواسعة بالشؤون الدولية ستساعدنا
مساعدة كبيرة في مداولاتنا أثناء هذه الدورة الخامسة
والخمسين للجمعية. وإن حضور أحدث عضو جمهورية
توفالو، سيثري مداولاتنا. إننا نرحب بتوفالو في أسرة الأمم
المتحدة التي ننتمي إليها، ونؤكد تعاون بليز ودعمها.

مؤتمر القمة الذي اختتم مؤخراً، والذي اتخذ قراراً
تقدماً بعيد الأثر، حدد سرعة مداولاتنا أثناء هذه المناقشة
العامة. ورغم أن الأهداف طموحة، فإن تحقيقها أمر حاسم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا
تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات
بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

هذه المؤسسة ما فتئت منذ فترة تجري مناقشة حول التطوير من أجل المستقبل، وبخاصة حول العولمة. والعولمة بصورتها الحالية تشكل للبلدان النامية شواغل خطيرة يبدو أنها تصطدم بأذان صماء عند من يواصلون دفعنا في طريق من الواضح أنه يؤدي إلى التهلكة. ونحن، إذ نرحب بما يعد به هذا النظام الاقتصادي الجديد، لا نزال نخشى العولمة في شكلها الحالي، لأن ما رأيناه إلى الآن لا يتسم بالمسؤولية ولا يمكن أن يستمر. وهو لا يمكن أن يستمر لأن من يقودون المسيرة لا يسعون إلا إلى تقدم مصالحهم الشخصية.

ويقول دعاة العولمة إن تحرير الأسواق سيؤدي إلى الازدهار. وجرى تشجيعنا على تحويل اقتصاداتنا وإيجاد حكومات أكثر فعالية وكفاءة. ولقد حاولنا، وما زلنا نحاول أن نفعل ذلك. ولكن نداءتنا بالمساعدة على إجراء هذا التحويل لم يستجب لها قط. ومع ذلك، نفذنا معظم ما طلب منا. والواقع أن كل دولة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي تحكّمها الآن تشريعات تنفذها حكومات منتخبة ديمقراطيا، وإننا فتحنا حدودنا وأسواقنا وأساليب حياتنا للآخرين، وكل هذا يشهد على التزامنا بالشفافية والحكم الفعال.

ونحن في بليز اضطلعنا بنصيبنا لضمان التنمية العادلة. ونتمتع بديمقراطية نشطة ناجحة، حيث يقوم ٨٥ في المائة ممن يمكنهم أن يصوتوا بممارسة حقهم في التصويت، واقتصادنا مفتوح يجري فيه تشجيع الجميع على المشاركة، وقد أقمنا شراكات مع المجتمع المدني لتلبية الاحتياجات الاجتماعية وحماية بيئتنا الثمينة. وقد تصرفنا بمسؤولية، ولكننا لم نر من العولمة سوى التهديد بالقضاء على سندنا الاقتصادي الحالي. فإذا كان هذا هو تراث العولمة، فإن الذين عانوا على يد هذا النظام الجديد يجب أن يتساءلوا هل قبول العولمة اليوم قرار مسؤول، وهل العولمة جيدة. نحن ما زلنا نؤمن بأنها يمكن أن تكون خيرا.

معاناة شديدة وتعوق التنمية البشرية. وعلينا أن نتجنب هذه الصراعات المكلفة، لأننا لا يمكننا أن ننمو دون سلام.

لقد أدركت هذه المؤسسة عند مولدها أن السلام ومنع الحرب أمران أساسيان للتنمية البشرية. ورغم أننا خففنا على ما يبدو احتمالات نشوب حرب عالمية أخرى، فلا نزال نسمح لخلافاتنا على الصعيدين الإقليمي والمحلي، أن تفرق بيننا، مما يؤدي إلى معاناة شديدة تواصل إعاقة التقدم والتنمية.

وعلينا، بصفتنا مؤسسة عالمية، أن نعمل بنشاط على إنهاء جميع الصراعات. ولهذا، ينبغي لجهودنا في حفظ السلام أن تتسم بالنشاط والكفاءة. وينبغي لقواتنا أن تحمي النساء والأطفال الأبرياء، وأن توفر الملاذ لمن يسعون إلى تعزيز مبادئ الديمقراطية، وأن تتصدى للمارقين وللمنظمات التي تهدد بتقويض دعائم الحكومات الديمقراطية. وتحقيقا لذلك، يجب أن نبدأ بالالتزام بإعادة تعزيز الطاقة الوقائية لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

تعتبر بليز عمليات حفظ السلام عنصرا هاما من عناصر الأمم المتحدة. ونحن نوافق على أنه لكي تكون قواتنا فعالة، ينبغي لها أن تكون مجهزة تجهيزا جيدا وقادرة على الدفاع عن نفسها. وما زلنا نسدد الالتزامات المالية المخصصة لبليز على أساس مبدأ القدرة على الدفع. ونرحب بصدور تقرير الإبراهيمي مؤخرا، فهو تقرير تقدمي يلقي نظرة شاملة على جهودنا في مجال حفظ السلام. ووفد بلادي يؤيد التوصيات التي يتقدم بها التقرير.

وتتمسك بليز بمبدأ الحل السلمي للصراعات، وتواصل بهذه الروح العمل مع غواتيمالا على التوصل إلى حل سلمي وتفاوضي لخلافاتنا. وستمثل بليز للإطار المتفق عليه مؤخرا الذي جرى التوصل إليه من خلال منظمة الدول الأمريكية.

الإقرار بأن حماية بيئتنا لا بد أن تجري في اتساق مع حاجاتنا الإنمائية.

لقد أنجز الكثير في العام الماضي. ففيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية، أكدنا من جديد على التزامنا بتنمية المرأة أثناء مؤتمر بيجين + ٥. وعالج مؤتمر كوبنهاغن + ٥ ضرورة تحقيق قدر أكبر من التنمية الاجتماعية، وبليز، مع شركائها في الجماعة الكاريبية، شاركت بنشاط في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتظل بليز تعمل على وضع حد لشحن النفايات النووية عبر البحر الكاريبي.

بيد أن أوجه النجاح تلك يجب ألا تصرفنا عما يعانى ملايين الناس حتى الآن من معاناة وظلم. ففي أفريقيا تثير الحالة في أنغولا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية القلق لدينا. ومما يندر بالخطر انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ ويتعين علينا أن نقوم بكل ما يلزم لمساعدة المصابين.

ونشعر بالقلق إزاء الحالة في تيمور. لقد كانت الأحداث الأخيرة، التي أسفرت عن موت موظفين من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، أحداثا مأساوية. وعلمنا أيضا بوفاة موظف آخر للأمم المتحدة في غينيا. ونحن نشجب تلك الأحداث، ونضم صوتنا إلى صوت الأمين العام للإعراب عن تعازينا لأسر الذين ضحوا بحياتهم في سبيل قضية السلام.

وتضم بليز صوتها إلى الآخرين تأييدا لعملية السلام في الشرق الأوسط. ونواصل دعمنا لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وبالمثل، نحث هذه المنظمة أن تسلم برغبة الـ ٢٣ مليون نسمة في جمهورية الصين في تايوان وتمنحهم الفرصة للمساهمة والمشاركة في أعمال هذه المنظمة وفي هيئات دولية أخرى.

(تكلم بالاسبانية)

في النظام الاقتصادي الحالي، لا يمكن لاقتصادات صغيرة كإقتصاداتنا أن تتطلع إلى مستقبل منتج إلا إذا زدنا واضعو هذا الشكل الجديد بالمساعدات اللازمة. فينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تلتزم بعملية للعولمة لا تكون حرة فحسب، بل ونزيهة. وهذه المؤسسات، والمسؤولون عن إدارة العولمة، يجب أن يكونوا أكثر انفتاحا، وديمقراطية، وتمثيلا، تماما كما يطالبوننا بفتح أسواقنا. وبالتالي، وكما نعمل مع المجتمع المدني على أن يساعدنا على تلبية احتياجاتنا السياسية والاجتماعية، يجب أن يعملوا مع الوكالات المدنية الدولية لكي يمكن تلبية احتياجات أكثر الناس فقرا. ولن نحقق أبدا هدف إرساء العدالة في العالم إذا ظل الفقر يعصف بشعبنا. إن القضاء على الفقر واجب أخلاقي علينا.

(تكلم بالانكليزية)

ونوافق على أنه لا يمكن للتنمية المستدامة الحقبة أن تتحقق دون حماية بيئتنا وصيانتها. ولا بد أن يكون هذا الطريق طريقا يجمع جهود جميع الدول. ونحن في بليز نفهم أن علينا مسؤولية عالمية عن حماية مواردنا الطبيعية. ولهذا، أصبحنا طرفا في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، ونحن بصدد التوقيع على بروتوكول كيوتو. ومع ذلك لا يمكن لجهودنا أن تكون فعالة إلا إذا كان الآخرون على نفس القدر من الالتزام. ونشجع شركاءنا من الدول المتقدمة النمو على مواصلة الوفاء بالالتزامات التي قطعتها في ريو بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة تخفيضاً كبيراً في الوقت المناسب. وحاليا، فإن أكثر من ٤٠ في المائة من أراضي بليز تحظى بالحماية، ويجري الرصد عن كثب لشعبنا المرجانية الثمينة. وتدار بعناية غاباتنا الاستوائية المطيرة. ونسعى، مع المنظمات غير الحكومية المحلية، إلى تحقيق التوازن الكافي بين حماية مواردنا الطبيعية وتلبية الاحتياجات الإنمائية لشعبنا، مع

أحرزته قمة الألفية، التي نأمل أن تكون علامة على الطريق لتعاون ذي مغزى ومعزز بطريقة أكبر فيما بين الدول.

لقد شعرنا بالتشجيع حقا من تركيز قمة الألفية اهتمامها على أفريقيا ومعضلات أفريقيا. ونرجو أن تكون القمة قد ساعدت على إيجاد المزيد من العزم على التعاون مع شعوب أفريقيا كي يتسنى لأفريقيا أن تحقق تقدما حقيقيا في التصدي لتحديات التنمية والسلام والاستقرار.

مشاكل أفريقيا محددة بتحديات وثقي الصلة. تنمية أفريقيا تظل متوقفة بسبب مشاكل انعدام الأمن وانعدام الاستقرار والافتقار إلى السلام. ومن جهة أخرى، لا يبدو واقعا توقع إرساء سلام دائم في أفريقيا دون غرس الأمل في مستقبل لا يمكن أن يتحقق إلا بمؤشرات منظورة لإمكانات إحراز التقدم.

وفي كلا المجالين، لم يتوفر لأفريقيا الدعم الضروري المناسب بسبب تعقيد التحديات التي تواجهها. وقد يكون من الضروري أن أسارع هنا بإضافة أن أفريقيا ذاتها لم تستفد على الدوام بالفرص التي توفرت لها لإحراز تقدم، وإنما في بعض الأحيان بددنا فرصا حقيقية للتخلص من الحلقة المفرغة من الفقر والافتقار إلى السلام والاستقرار.

وإذا كان هذا صحيحا بصورة جزئية، فإن المبالغة في أهمية الفرص الضائعة التي سمحت أفريقيا بضياها يجب تجنبها. فليس صحيحا على الإطلاق أن أفريقيا تمتعت بدعم مستدام وحاسم وشامل، سواء في مجال التنمية الاقتصادية أو في مجال السلام والأمن. ومن جهة أخرى، هذه هو على وجه التحديد نمط التعاون المطلوب للكثيرين في أفريقيا كي يتسنى لهم أن يستهلوا تنمية اقتصادية مستدامة ونموا مستداما. ولكن سواء فيما يتعلق بالإغاثة من الديون، أو بتدهور معدلات التبادل التجاري، أو بجميع جوانب تحديات التنمية والعقبات التي تعترضها، كانت أنماط التعاون المتوفرة

إعلان الألفية، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات، يذكرنا بمسؤوليتنا عن حماية القيم الجوهرية من قبيل الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة والمسؤولية. ويطالب الإعلان الدول المتقدمة النمو والدول النامية باتخاذ إجراءات جماعية للنهوض بقضية السلام، وحماية أطفالنا والمحافظة على الكرة الأرضية لأجيال المستقبل. ويمكن بلوغ تلك الأهداف بفتح الأبواب أمام الآخرين وبالحرص الصادق على مصالح الآخرين. ويتعين علينا أن نجد أساليب تفكير جديدة لمساعدتنا في إصلاح المؤسسات، التي توجد عدم المساواة ولذلك تفرق بيننا. فلنعقد العزم على الحد من الازدواجية فتزيل التمييز ونصقل استجاباتنا لاحتياجات الأعضاء، ولنقم بذلك على جناح السرعة.

الأمم المتحدة أصدق شكل للتمثيل العالمي. ولديها القدرة على كشف أفضل فضائل كل منا. وإذا عملنا بيد واحدة، فإن لدينا القدرة على تحقيق المثل المتضمنة في إعلان الألفية. فلنكرس أنفسنا من جديد للوفاء بها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيوم مسفين وزير الشؤون الخارجية في إثيوبيا.

السيد مسفين (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أهنئكم تهنئة حارة بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. وأعرب أيضا عن تقديرنا لسلفكم الوزير ثيو-بن غورياب، على الطريقة المقتدرة التي اضطلع بها بمسؤولياته كرئيس للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب أيضا عن تقديرنا المخلص للسيد كوفي عنان، الأمين العام، على جميع الجهود التي يبذلها حتى تصبح الأمم المتحدة وثيقة صلة بنا جميعا على قدر متساو. وأرغب، بخاصة، في تهنئته على النجاح الذي

نحن في إثيوبيا احتفلنا قبل أسبوع، بستنتنا الجديدة. لقد بدأنا سنة ١٩٩٣ الأثيوبية وكلنا ثقة في أنها ستكون سنة سلام وتقدم. لقد التزم شعبنا باستئناف مهمة التنمية الاقتصادية بكل قوته، وهي مهمة انقطعت بقسوة منذ سنتين حينما وقع بلدنا ضحية للعدوان.

واستلهاما بهذه الروح نمضي قدما بالالتزام التام بأن نخلف وراءنا الأزمة التي بيننا وبين إريتريا. وحتى قبل انتشار حفظة السلام، وعلى النقيض من الخبرة المكتسبة في أماكن أخرى، استمر وقف الأعمال العدوانية منذ عدة أشهر. ونتطلع قدما لنشر حفظة السلام وإبرام تسوية شاملة على جناح السرعة. وليطمئن الذين هم على استعداد للمساهمة في هذا الجهد على أن ما يتوقعوه من إثيوبيا وشعبها وحكومتها، سيكون التعاون التام.

ونحن نرى أن الاتفاقات التي أبرمت لا بد من أن تحترم ولا تنتهك. وعلى أي حال، فإن ما يود شعبنا أن يكون معروفا عنه تماما ودون أي غموض هو أنه يجب صنع السلام وليس صنع الحرب. ونأمل في أن تتاح لنا الفرصة للعمل من أجل السلام والنمو الاقتصادي والتنمية.

وليس هناك من هو بحاجة إلى نعيم السلام أكثر من شعب إثيوبيا ومنطقتنا دون الإقليمية. وبنفس القدر الذي يرفض فيه شعبنا أن يرى العدوان يكافأ على حسابه، فإنه لم ينقصه أبدا من الناحية الأخرى التذليل على التزامه الكامل بالسلام والشرعية. ولن يتخلى شعبنا أبدا عن هذا التقليد النبيل.

وتتحمل إثيوبيا أيضا مسؤوليتها عن السلام والاستقرار في منطقتنا دون الإقليمية وفي أفريقيا ككل بجدية بالغة. وفي هذا الصدد، نشعر بتشجيع كبير إزاء التطورات المتعلقة بمبادرة السلام في الصومال برعاية الرئيس إسماعيل عمر غيلة، رئيس جيبوتي.

لبلداننا على الدوام محدودة، فضلا عن تقييدها بجميع أنواع الشروط التي كانت غير مفيدة تماما.

وعلى غرار جميع مناطق العالم، وعلى غرار جميع البلدان، ينبغي لأفريقيا والأمم الأفريقية أن تتحمل المسؤولية الأولية عما يقع في أفريقيا بصورة عامة وفي البلدان الأفريقية فرادى. ولكن معظم المناطق ومعظم البلدان في العالم توفرت لها في فترة ما من تاريخها فرص للاعتماد على التضامن والتعاون الدوليين كعامل حفاز لتهيئة الأوضاع للتنمية والاستقرار.

ولكن مصير أفريقيا كان مختلفا. وأيا كانت الأسباب، كان من اليسير فقدان الأمل فيما يتعلق بأفريقيا بدلا من تفسير الشك لصالح القارة؛ وحدث هذا حتى عندما لم يضطلع بشيء يذكر لمساعدة أفريقيا على التصدي للتحديات الحقيقية التي تواجهها في شتى المجالات.

وهذا لم يكن في مجال التنمية الاقتصادية فحسب. فقد شاهدنا الشيء نفسه يحدث فيما يتعلق بحاجة أفريقيا إلى تعزيز احترام حكم القانون وتهيئة الأوضاع للسلام والاستقرار. ويجري حاليا تمهيش أفريقيا من حيث تطبيق مبادئ القانون الدولي بصورة عالمية. ونأمل أن يحكم على أفريقيا بنفس المعيار في هذا الصدد. وبخلاف ذلك، لن تكون هناك فرص تذكر للسلام والاستقرار في قارتنا.

إننا نقول ذلك من واقع تجربتنا. ليس هناك بديل فعال إذا لم تهيأ الفرص لحل سلمي لحالات الأزمات في أفريقيا ولاستجابة سريعة ملائمة من جانب المجتمع الدولي لانتهاكات القانون الدولي. ولا يمكن على الإطلاق تعزيز السلام من خلال استرضاء العدوان أو بخلق الانطباع بأن المستطاع التغاضي عن بعض الأعمال العدوانية رهنا بالظروف ورهنا بحيثما تحدث تلك الأعمال وبمن تقع عليهم.

ونعددهم بتعاوننا الكامل معهم، فإننا نطلب منهم أيضا أن يغتتموا هذه الفرصة التاريخية بإحساس كامل بالمسؤولية والحكمة.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أعلن أيضا أن إثيوبيا، إلى جانب شركائها في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ستواصل بذل أقصى جهد ممكن من أجل تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في السودان. وما فتننا على اقتناع راسخ بأن إعلان المبادئ يتيح أساسا واقعيًا وعادلاً للتوصل إلى تسوية للأزمة في جنوب السودان. وفي رأينا أيضا أنه يمكن بسهولة التوصل إلى مصالحة وطنية أعم في السودان على أساس المبادئ الديمقراطية والمرونة المتبادلة. وستواصل إثيوبيا التزامها بتحقيق السلام في السودان على هذا الأساس، والتعاون مع كل الذين لديهم نوايا حسنة للمساهمة في تحقيق السلام في منطقتنا دون الإقليمية.

اسمحوا لي أن أكرر التأكيد على أن إثيوبيا ستبذل قصارى جهدها من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائم في أفريقيا ككل انطلاقاً من معرفتنا الكاملة بأنه بدون السلام فإننا في أفريقيا لن نتاح لنا فرصة تذكّر لضمان مستقبل أفضل لشعوبنا.

وقبل أن اختتم بياني، أود أن أقول بضع كلمات عن مدى أهمية استكمال إصلاح مجلس الأمن بأسرع ما يمكن. إن إصلاح هذا المجلس من الأمور الحاسمة لمصادقية الأمم المتحدة ولتعزيز شرعيتها. والواضح تماماً من الحالة التي وصلت إليها الأمور الآن أن الذين يعتقدون بأن مجلس الأمن يؤدي عمله بشفافية كافية ليسوا كثرًا. والواقع أن هناك اقتناعاً متنامياً بأن المجلس يصبح بشكل متزايد أقل تمثيلاً وأكثر بعداً عن مشاعر الأغلبية.

ونرى أن هذا الوضع بحاجة إلى تصحيح. ويمكن أن يتم ذلك بطريقتين. أولاً بضمان وجود تمثيل عادل لكل

وتأمل إثيوبيا في أن يتم تعزيز ما تحقق بالفعل في جيبوتي وأن يتم الإبقاء على الزخم اللازم لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية. ونحن مقتنعون بأنه لو أمكن معالجة المشاكل المتبقية بواقعية وحكمة وتنازلات متبادلة، فليس هناك أدنى شك من أن شعب الصومال سيكون قادراً عما قريب على أن يلقي وراء ظهره الكابوس الذي يواجهه منذ ١٠ سنوات. لذلك، أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أدعو كل من يعنيه الأمر إلى أن يستغلوا هذه الفرصة الجديدة لإحلال السلام في الصومال واستعادة الدولة الصومالية بشكل لا رجعة فيه. فينبغي عدم السماح لهذه العملية بأن تصبح رهينة لدى أولئك الذين قد لا يكونون مستعدين للمصالحة الوطنية. وينبغي عدم تركها تتعرض للخطر نتيجة للعجز عن إبداء قدر كافٍ من المرونة والصبر. ونجاح هذه العملية هو ما ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجعه.

إن الفرصة التي أتاحت الآن في الصومال لا ينبغي السماح لها بأن تضيع. ومن الممكن أن يتحقق هذا بسهولة لو ركز كل الاهتمام على السعي إلى الشرعية الدولية بدلاً من المصالحة الوطنية الداخلية. وستكون هناك في الواقع مأساة ودعوة للمزيد من إراقة الدماء في الصومال إذا لم تُبذل جهود لاستغلال السلام والاستقرار اللذين حققتهما بالفعل بعض مناطق أو أجزاء في الصومال. وقضية بلاد الصومال، على سبيل المثال، تتطلب حساسية كبيرة وإحساساً بالمسؤولية الهائلة. وكل ما تحقق في جيبوتي سيكون محك اختبار حيال كيفية المحافظة على ما تحقق من سلام واستقرار في بعض أجزاء الصومال.

هذه القضايا لها أهمية حاسمة بالنسبة لإثيوبيا وجيران الصومال. والموقف الرسمي الذي سنتخذه فيما يتعلق بالحالة الآخذة في التطور في الصومال سيتوقف على كيفية معالجة هذه القضايا على أيدي أولئك الذين لديهم الفرصة الآن للتأثير على مصير شعب الصومال. وبينما نتمنى لهم كل خير

برمته، والعمل على أن يتم بشكل تدريجي سد الفجوة القائمة في مجال التنمية بين شتى الدول.

ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف الطموحة إلا من خلال المحافظة على الاستقرار الاستراتيجي بأوسع معانيه وتعزيزه.

والاستقرار الاستراتيجي يعني مواصلة التقدم في عملية نزع السلاح، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل بشكل يعول عليه. واليوم، لم يعد نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي موضوعين يقتصر عليهما التفاعل بين روسيا والولايات المتحدة والدول النووية الأخرى. وما يلزم هو مشاركة فعالة من الآليات المتعددة الأطراف للأمم المتحدة ومن المجتمع العالمي بأكمله في تلك العمليات.

إن نتائج مؤتمر قمة الألفية تتيح فرصا إضافية لتحقيق تقدم كبير في مجال نزع السلاح في القرن الحادي والعشرين. وهذا يقتضي بذل جهود مشتركة ومتسقة من أجل الامتثال الدقيق للاتفاقات المبرمة بالفعل؛ والحد تدريجيا من أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها في نهاية المطاف، في ظل رقابة دولية فعالة وتحديد أنواع الأسلحة الأخرى؛ ومنع حدوث سباق للتسلح في مجالات جديدة.

لقد آن الأوان لإعطاء زخم جديد لعمل مؤتمر نزع السلاح، الذي أثبت، في الواقع، فعالية الدبلوماسية المتعددة الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة. وتؤيد روسيا استئناف الأعمال الموضوعية في ذلك المحفل حول القضايا الرئيسية لجدول أعمال نزع السلاح.

ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية توفر أساسا قانونيا ودوليا لا غنى عنه لنزع السلاح النووي. وقد أعيد تأكيد ذلك، مرة أخرى، في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وستعمل روسيا على ضمان أن تشجع قرارات مؤتمر قمة الألفية التنفيذ العملي للاتفاقات التي تم التوصل

مناطق العالم في عضوية المجلس. وثانيا، من المهم أيضا جعل عمل المجلس أكثر انفتاحا واتخاذ قراراته بقدر أكبر من الشفافية. وستستخدم مصالح السلام والأمن على نحو أفضل لو كان المجلس يعمل بقدر أكبر من الشفافية والانفتاح لآراء الآخرين، وبصفة أخص آراء المتأثرين مباشرة بقراراته.

ويجدونا أمل واطمئنان بأن تصبح الأمم المتحدة أكثر أهمية للجميع في القرن الحادي والعشرين بقدر لا يقل عما كانت عليه في فترة الـ ٥٥ سنة الماضية. وهذا الهدف ليس من الأهداف غير الواقعية، ولكنه يتطلب التزام الجميع كبارا وصغارا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة لمعالي السيد إيغور إيغانوف، وزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد إيغانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن مؤتمر قمة الألفية أسندت إلينا جميعا المهمة ذات الأولوية المتمثلة في إقامة نظام عالمي جديد ومنصف - نظام يلبي مصالح الجميع ومصصلحة كل عضو في المجتمع الدولي ويكفل حلولاً ملائمة للمشاكل التي يواجهها القرن الحادي والعشرون.

وأني على يقين بأنه يمكن وينبغي أن يكون للبشرية استراتيجية استشرافية شاملة في هذا العصر - عصر العولمة والتقدم العلمي والتكنولوجي الهائل. وبينما كانت المهمة الرئيسية للحضارة الإنسانية في القرن المنصرم تتمثل في المحافظة على بقاء الإنسان، فإننا نواجه اليوم مشاكل أكثر استعصاء على الحل وأكثر تنوعا من ناحية نطاقها وتوجهها.

إن استراتيجية المحافظة على بقاء الإنسان ينبغي أن تفسح الطريق أمام استراتيجية التنمية المستدامة التي ترمي إلى ضمان الرخاء للبشرية. وينبغي أن تكون مرتكزة على الاعتراف بعدم قابلية الأمن الدولي للتجزؤ، واستخدام المنجزات العلمية والتكنولوجية الحديثة لمصلحة المجتمع الدولي

إن السلام على الأرض يلزمه السلام في الفضاء الخارجي. وفي مؤتمر قمة الألفية، اقترح رئيس روسيا عقد مؤتمر دولي في موسكو، في ربيع عام ٢٠٠١، حول منع عسكرة الفضاء الخارجي، مع الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لأول رحلة للإنسان إلى الفضاء الخارجي. ونأمل أن يحظى هذا الاقتراح بتأييد نشط.

والاستقرار الاستراتيجي يعني حماية يعول عليها لأمن المعلومات على الصعيد الدولي ومقاومة استخدام الإنجازات العلمية والتكنولوجية لأغراض لا تتفق مع التقدم العالمي وصون السلام الدولي. وإدراكا للأهمية الكبيرة التي يتصف بها التوصل إلى حل لهذه المسائل الملحة للغاية، ستقدم روسيا إلى الجمعية العامة مشروع قرار للنظر فيه بعنوان "التطورات في ميدان المعلوماتية والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق أمن المعلومات على الصعيد الدولي".

والاستقرار الاستراتيجي يعني أيضا تعزيز السلم والأمن في جميع القارات، وتسوية الصراعات الإقليمية القائمة، ومنع نشوب صراعات جديدة، ووقف وصول الدعم الخارجي إليها. ويجب حماية ملايين البشر من الموت والمعاناة بسبب الأزمات المحلية.

كيف يمكن تحقيق هذا الهدف؟ لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الجهود المشتركة لجميع الدول المسؤولة جماعيا عن مصير العالم. لقد دلت التجربة على أن أعمال الإنفاذ الانفرادية لا يمكن أن تضمن تسوية دائمة وعادلة في حالات الأزمة.

إن فكري سيادة الدول وسلامتها الإقليمية فكرتان حيتان حتى الآن إلى حد كبير. ويؤدي تجاهل هذين المبدأين والتدخل العسكري بالتحايل على مجلس الأمن، تحت شتى الأعدار الإنسانية المستخدمة، إلى تقويض أسس النظام العالمي ذاته وتمهيد الطريق أمام الاستبداد في الشؤون الدولية.

إليها خلال ذلك المؤتمر. ولهذا الغرض على وجه التحديد، قدم الرئيس فلاديمير بوتين، رئيس الاتحاد الروسي، مبادرة، تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتطوير وتنفيذ مشروع دولي يستهدف الإهتاء التدريجي من استعمال اليورانيوم المغني والبلوتونيوم الخالص في قطاع الطاقة النووية المدني.

ونشعر بالارتياح إذ نلاحظ تزايد عدد الدول المنضمة إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فدخل هذه المعاهدة حيز النفاذ بسرعة هو لصالح المجتمع الدولي بأكمله. وبعدها صدقنا على المعاهدة، ندعو جميع الذين لم يصدقوا عليها بعد أن يفعلوا ذلك.

ونتوقع أن تتبع الولايات المتحدة روسيا في إكمال التصديق على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت ٢)، مما يساعد على بدء نفاذها. ونحن على استعداد لنواصل بنشاط، عملية نزع السلاح النووي والتحرك نحو إبرام معاهدة ستارت ٣، بعبء أقل من الرؤوس الحربية النووية - أي بتخفيضها إلى ١ ٥٠٠ وحدة. ولكن لن يكون ذلك ممكنا إلا إذا ظلت معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ كما هي، دون تغيير. فمن المسلم به على نطاق عالمي أن هذه المعاهدة البالغة الأهمية تتعلق بالمصالح الأمنية الحيوية للمجتمع الدولي ككل. وتعتبر المحافظة عليها عنصرا أساسيا للاستقرار العالمي وحاجزا قويا لسباق التسلح فيما يتصل بالأسلحة والقذائف النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وسوف تقدم روسيا مشروع قرار لدعم معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. ونأمل أن تحظى مبادرتنا بتأييد واسع النطاق داخل الأمم المتحدة، كما حدث في العام الماضي.

الصراع في طاجيكستان بنجاح، من جوانب كثيرة، بفضل التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة. ولا شك أن هذا التفاعل سيتكثف مع تطوير إمكانية مكافحة الأزمات في رابطة الدول المستقلة. وفي الوقت ذاته، لا بد من زيادة حجم المعونة الدولية الاقتصادية والإنسانية لكي يسود السلم الدائم في المناطق المتأثرة بالصراعات في منطقة رابطة الدول المستقلة من أجل إعادة تأهيلها.

وتُعلق روسيا أهمية أساسية على توسيع مجال التعاون بين الأمم المتحدة وبين الآليات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا لتوفير استجابة أكثر فعالية في القارة. ويبدو ذلك جليا من مشاركة روسيا في عمليات حفظ السلام في عدد من البلدان الأفريقية.

وتوضح التجربة الكاملة لأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام في السنوات الأخيرة بجلاء أولوية الأساليب السياسية والدبلوماسية في تسوية الصراعات. وهذه الأساليب هي بالتحديد التي مكنت من تقليل معاناة السكان المدنيين إلى أقصى حد ومن التوصل إلى سبل لإرساء سلام مستقر.

والاستقرار الاستراتيجي يعني توفير الأمن والهدوء للمجتمع المدني وللأفراد. ولا يمكن إنجاز هذه المهمة إلا من خلال الجهود المشتركة للمجتمع الدولي لمواجهة الأخطار والتحديات المعاصرة. وتتضمن هذه الأخطار والتحديات، ضمن جملة أمور، الانفصال المقترن بالعدوان والتطرف الديني، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والجريمة المنظمة.

وهذا الوجه الممقوت للتطرف المتمثل في الإرهاب الدولي يُشكل تهديدا مباشرا للأمن والاستقرار. واليوم، أصبح الإرهابيون من جميع الأنواع يعملون أحيانا بأسلوب أكثر تنظيما من أسلوب المجتمع الدولي في مواجهتهم. ونتوقع أن تُصعد الأمم المتحدة عملية تعبئة قدرات الدول على مواجهة هذا الإرهاب. وينبغي أن يقوم هذا التعاون

يجب أن يُصبح منع نشوب الأزمات وتسويتها العنصر الأساسي للأمن الدولي في القرن الحادي والعشرين. فأكبر المشاكل وأشدّها تعقيدا يمكن أن تخضع لحل سياسي، مع توفر العزم الجماعي وحسن النية.

إن كل ذلك يتطلب تحسين إمكانات حفظ السلام في منظمتنا. فالأشخاص الموجودون في "المناطق الساخنة" على الكوكب - من أفريقيا ولبنان إلى تيمور الشرقية - يربطون بحق آمالهم في وضع حد للصراعات المسلحة والبدء بعمليات معقدة للمصالحة بوجود أصحاب "الخوذ الزرق". ويتوقعون منا اتخاذ تدابير سريعة وفعالة.

ونأمل أن تتيح لنا جمعية الألفية فرصة للقيام بتحليل شامل لعمل آليات حفظ السلام للأمم المتحدة ووضع أساليب لزيادة كفاءتها. فهذا هو هدف التقرير (A/55/305) الذي أعده فريق الإبراهيمي، تحت رعاية الأمين العام. ومن المهم أن نعزز تعزيزا كبيرا قدرة الأمم المتحدة على النشر السريع لعمليات حفظ السلام. وهذا لا يمكن أن يتم إلا بالإلتزام المبكر لنظام ترتيبات الطوارئ. فوحدات حفظ السلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة بحاجة إلى الدعم، مع كفاءة تخطيط العمليات ومراقبتها وقيادتها على نحو يتسم بالاحتراف.

وتؤيد روسيا بثبات توسيع التعاون بين الأمم المتحدة والهياكل الإقليمية في ميدان حفظ السلام. ويظل الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الأساس لهذا التفاعل. وينبغي أن تجرى أي عملية إقليمية أو جماعية في إطار من الشفافية ومع إخطار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بها، بينما ينبغي ألا تجرى العمليات التي تنطوي على عناصر للإنفاذ إلا بتفويض من مجلس الأمن.

وتعد رابطة الدول المستقلة شريكا إقليميا رئيسيا للأمم المتحدة في حفظ السلام. وقد أصبح من الممكن تسوية

الأرواح البشرية. ومما يؤسف له أنه من السابق لأوانه اليوم، وبعد مرور ٥٥ عاما على الانتصار العظيم، أن نتكلم عن القضاء التام على جرثومة التفوق القومي.

وليس بوسعنا أن نتقبل وضعاً لا يتمتع فيه الناس بالحق في استخدام لغتهم الأم، ويحرمون من جنسياتهم ووظائفهم لأسباب عرقية، وفي حين يُزج بالمقاتلين ضد الفاشية خلف القضبان بينما يجد الفاشيون السابقون الخطوة لدى السلطات. وينبغي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان التصدي بحزم لكل هذه المظاهر.

وينبغي أن يستند الاستقرار الاستراتيجي على أسس مادية صلبة. وسوف يشتهر القرن الحادي والعشرون في التاريخ بأن قرن التقدم الإنساني الكبير نحو مستوى جديد من التطور النوعي لو أننا عملنا فقط على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وإضفاء الدينامية والعمق اللازمين في الوقت ذاته على عملية تحقيق المساواة الاقتصادية والتكنولوجية بين العدد الهائل من البلدان النامية والمجموعة الصغيرة العدد نسبياً من البلدان المتقدمة النمو. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف بين يوم وضحاها. فهو يتطلب إيجاد آلية لإدارة الجماعية الديمقراطية للأنظمة النقدية والتجارية والاقتصادية على الصعيد الدولي على يد الأمم المتحدة التي توجه وتوحد الجهود. ويجب أن تُصبح هذه الأنظمة أكثر رشداً وإنصافاً وأن تستهدف مكافحة الفقر والتخلف الإنمائي.

ومن الأهمية بمكان الاستفادة إلى أقصى حد من غالبية هذه الفرص التي أتاحتها الثورة التكنولوجية الحديثة حتى يمكن الشروع في عملية تجسير الفجوة القائمة بين مستويات النمو. ويمكن أن تُصبح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تشبه إمكاناتها في التعجيل بالتنمية على النطاق العالمي الإمكانات التي انطوى عليها اختراع اللغة

على المبادئ الواضحة المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٢٦٩ (١٩٩٩) والتي تقضي: بعدم تقديم أي دعم كان للإرهابيين، وعدم توفير أي ملاذ لهم، وحمية عقاب كل عمل إجرامي. وفيما يختص بمن ينتهكون هذه المبادئ، فلا بد أن يكون مجلس الأمن على استعداد لاتخاذ التدابير المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ضدهم.

وتعتزم روسيا التصديق على اتفاقية قمع تمويل الإرهاب التي صيغت تحت رعاية الأمم المتحدة. وهناك حاجة ماسة لاستكمال العمل بشأن اتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي، ولالإسراع في العمل على وضع اتفاقية شاملة لمناهضة الإرهاب.

وغالبا ما يرتبط الإرهاب ارتباطاً وثيقاً بالاتجار غير المشروع بالمخدرات وبالجرمة المنظمة. ونحن نرحب باستكمال العمل بشأن إعداد اتفاقية دولية لمناهضة الجريمة المنظمة. وتعتزم روسيا التوقيع عليها في أقرب وقت ممكن. كما نؤيد الاقتراح الداعي إلى صياغة اتفاقية دولية لمكافحة الفساد.

والاستقرار الاستراتيجي يعني تعزيز حقوق الإنسان والحريات في كل مكان. ويعد هذا المجال مكوناً هاماً لأنشطة الأمم المتحدة الهادفة لإقامة نظام عالمي جديد يقوم على أساس القانون الدولي.

وتُسهم روسيا إسهاماً ملموساً في تعزيز النظام القانوني العالمي. وقد وقع بلدنا على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ولدى الكلام عن تضافر الجهود لإنجاز المهمة المزدوجة وهي الحفاظ على الأمن الدولي وضمان الأمن الإنساني، وحقوق الإنسان وحرياته، علينا أن نضع في اعتبارنا دائماً أن سيادة أيديولوجية الكراهية العنصرية في القرن العشرين قد كلفت البشرية ملايين لا حصر لها من

تحقق في مؤتمر قمة الألفية بشأن تعزيز دور الأمم المتحدة كمحور للنظام العالمي الجديد. ولقد حان الوقت لاتخاذ تدابير جماعية ملموسة لتحويل المنظمة إلى مقر عملي لتنسيق الأنشطة التي ترمي إلى ضمان استقرار استراتيجي جديد يقوم على أساس مبادئ التعددية والمساواة والتضامن في حل المشكلات العالمية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى أن الاتحاد الروسي، من ناحيته، منفتح على التفاعل الأوثق مع جميع أعضاء المجتمع الدولي حتى يصبح الاستقرار الاستراتيجي، الركن الأساسي في النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين، وتصبح الأمم المتحدة الضامن الذي يعتمد عليه في تحقيقه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد شلومو بن عامي، وزير خارجية إسرائيل بالنيابة.

السيد بن عامي (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أقف

هنا اليوم كرسول إسرائيل للسلام. لقد كان إنشاء دولة إسرائيل تحقيقاً لحلم شعب أجبر على الرحيل قبل ٢٠٠٠ سنة. وكان تدمير المعبد الثاني وانهيار الدولة اليهودية نتيجة لفشلنا كافة في اتخاذ مسار سياسي سليم، وفي التكيف مع الحقيقة بدلا من الدخول في هلوسة لاهوتية. والواقع إن عقابنا كان شديدا ولكنه يمكن أن يعتبر درسا للأمم والزعماء الذين قد يدفعون على نحو مأساوي إلى الاعتقاد بأن خطر الأساطير الرومانسية والأحلام غير الواقعية أفضل من المسار السياسي الحكيم المتبصر.

إن معظم الثورات هي انتفاضات ضد النظام. فالصهيونية كانت ثورة ضد القدر. وكانت تعبيرا عن تلاقينا مرة أخرى مع عالم الحقائق السياسية الذي أدى بنا في نهاية المطاف إلى استعادة الدولة اليهودية عام ١٩٤٨. ومع ذلك

المكتوبة، قوة دافعة لهذه العملية. وقد برزت فرصة لتخطي مراحل متعددة للتنمية من خلال نشر تعليم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات على مستوى العالم. وستحصل البشرية مزودة بهذه الأداة الجبارة على فرصة حقيقية للبدء بتهيئة الظروف للحياة الكريمة والتنمية الشاملة للجنس البشري في كل مكان على سطح الأرض.

والاستقرار الاستراتيجي يعني الحفاظ على بيئة نظيفة وصحية للأجيال الحاضرة والمقبلة. وقد فعلت الأمم المتحدة الكثير لتعبئة جهود المجتمع الدولي في هذا الميدان الهام. وسيتيح محفل "ريو + ١٠" الذي سينعقد في عام ٢٠٠٢ الفرصة لا لتخليص النتائج التي حققتها هذه الأنشطة فحسب، ولكن أيضا لتحديد معالم برنامج للمتابعة مستقبلي الوجهة.

وتؤيد روسيا توسيع مجال التعاون الدولي في ميادين التنوع البيولوجي والمناخ ومكافحة التصحر فضلا عن الحفاظ على الغابات وذلك في إطار الأمم المتحدة.

وقد أدت الزيادة التي حدثت في السنوات القليلة الماضية في أعداد الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان وما يترتب عليها من اتساع نطاق الخسائر البشرية المادية إلى أن تُصبح إدارة الكوارث أحد أضخم التحديات العالمية التي تواجه البشرية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لاستخدام التكنولوجيا المتخصصة المتقدمة لإدارة الكوارث والبحث عن آليات ابتكارية لاستخدامها لصالح المجتمع الدولي بأسره، مع تكثيف جهود الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

إن الأمم المتحدة - بوصفها من جميع النواحي المحفل العالمي الوحيد الذي يؤكد بشكل عملي دوره المركزي في إدارة الشؤون الدولية - ينبغي أن تصبح ضامنا لهذا الاستقرار الاستراتيجي الشامل. وترحب روسيا بتوافق الآراء الذي

إننا أمة صغيرة دمرتها الحرقة والتشرد ولكن تراثنا غني. ومن عاصمتنا الأبدية أورشليم التي وفقا لمصدر إسلامي:

”في أيام بني إسرائيل كانت منطقة أكبر من القاهرة وبغداد“.

نقلت رسالة التوحيد إلى البشرية. والمقدسات اليهودية التي تقع في القدس هي لب الديانة والهوية والتاريخ اليهودي. وطوال ٢٠٠٠ سنة مضت كان اليهود يحولون وجوههم صوب جبل الهيكل في صلاتهم ثلاث مرات في اليوم.

”لو نسيته يا أورشليم فلتنس يميني براعتها. وليلتصق لساني بجلقي إذا لم أذكرك يا أورشليم“، لقد تعهدوا بهذا بأفراحهم وأحزانهم.

وفي الـ ٣٠ سنة الماضية، أظهرت إسرائيل التزامها الدائم بحرية الأديان والعبادة في القدس. ويشهد رؤساء مختلف الطوائف الدينية في القدس على حقيقة أن المدينة لم تكن أبدا مفتوحة لجميع المؤمنين كما هي الآن. وخلال شهر رمضان الماضي فإن عددا قياسيًّا - يزيد على ٠٠٠ ٤٠٠ من المصلين - لم يرد له مثيل في حوليات الإسلام في القدس حضروا صلاة الجمعة في المسجد الأقصى.

أذكر هذا كمشال على الاحترام العميق الذي تكنه إسرائيل للإسلام وأتباعه. وكما أننا لا نشكك في إخلاص مشاعر الآخرين نحو مقدساتهم في القدس، فإننا نتوقع من الآخرين ألا يشككوا في ارتباط الشعب اليهودي العميق والملهم بالقدس ومقدساتها، التي لن ننفلص عنها مرة أخرى.

ولا ينبغي أن يقوم السياسيون بتشويه مقاصد الله من أجل المفاوضات. ومما ينعش النفس أن عددا كبيرا من العلماء المسلمين يشهدون على حقيقة مفادها، كما كتب قاضي المحكمة العليا مجير الدين الحنبلي في كتابه ”تاريخ القدس والخليل“ أن

فمن المؤسف أن الظروف التاريخية والجغرافية السياسية وضعتنا في صراع طويل ومير مع الشعب الفلسطيني.

وبفضل قيادة رئيس الوزراء رابين والرئيس عرفات وضع الفلسطينيون والإسرائيليون، منذ سبع سنوات على مسار يؤدي إلى السلم والمصالحة. وقد شاركنا في السنوات السبع الماضية، وبصورة مكثفة العام الماضي، في جهد كبير لم يسبق له مثيل من حيث نطاقه وعمقه لحسم هذا الصراع الذي استمر ١٠٠ عام. وينبغي أن تكون عملية التفاوض هذه، وحدها، أساسا لاتفاق السلام.

وفي هذا الوقت أود أن أتحدث إلى إخواني من العالم العربي والإسلامي. وآمل أن تقنعهم كلماتي بالنوايا المخلصة للحكومة الإسرائيلية في تحقيق سلام شامل يقوم على الاحترام والكرامة والإنصاف ويؤدي إلى إنهاء الصراع في الشرق الأوسط، ويخدم على نحو أفضل المصالح الحيوية للمنطقة بأسرها.

إن الشعب اليهودي ليس لديه مشكلة مع الإسلام. وعلى العكس من ذلك فإننا نكن احتراما عميقا للحضارة الإسلامية الكبيرة التي تحت جناحها ترعرع التاريخ اليهودي - من الأندلس إلى تركيا ومن مصر إلى العراق ومن الأحياء اليهودية في طنجة إلى حلب في سوريا - وحققت أفضل منجزاته الثقافية الرائعة. وحتى في أوج ”العصر الذهبي“، وفي وسط روائع ومباهج إسبانيا الإسلامية، لم يتخل شعبنا على الإطلاق عن حلمه وعن شوقه إلى القدس كما عبر الشاعر يهودا هيفي قبل ٨٠٠ عام عندما قال:

”إن قلبي يكمن في الشرق وأنا أسكن في أقصى أبعاد الغرب. وإليه تتوق روحي من أعماق الغرب“.

إسرائيل أيضا، بدافع من الاعتبارات الإنسانية، عددا صغيرا محدودا من اللاجئين ضمن برنامج للم شمل الأسر.

ولا محل لأدنى شك في أن عملية السلام ليست هي الهدف، ولا داعي لأن نضفي قداسة على هذه العملية. فالسلام، وليس العملية، هو الهدف. ولا يتعلق السلام بمزيد من الاتفاقيات، ومؤتمرات القمة، والقرارات؛ وإنما يتعلق بمستقبل أطفالنا، ويتعلق بالتفاصيل التي تبدو تافهة وغير مثيرة للاهتمام في عملية إنشاء آليات التعايش.

ونقول للفلسطينيين إنه يلزمنا أن نخلص أنفسنا من براثن هذه المعضلة التي لا يبدو حل لها. ونعلم أنه ما لم تلتئم جراحكم وجراحنا فإن السلام - ولا نعي السلام السياسي فحسب، بل سلام الذهن والضمير أيضا - لن يصبح مكتملا. غير أننا ندرك في الوقت ذاته أن الإشباع الكامل لآمال كل منا أو لحقوقه المفترضة سيؤدي بنا إلى التهلكة. لذلك يتعين علينا ابتكار طرق واقعية لتضميد الجراح الحالية دون شق جراح جديدة، طرق للحياة الكريمة كشعبين متمتعين بالحرية دون أن يعرض كل منا وجود الآخر الجماعي للخطر. فالسلام ليس معناه أن يلوي كل منا ذراع الآخر؛ بل يعني تحديد مصلحة مشتركة بيننا. وأرى أنه ليس من المستحيل التوصل إلى حل توفيقى مثالي من هذا القبيل، فيما ننتزع السيوف من ربوع هذه الأرض المقدسة.

ومع أن السلام الكامل لم يتحقق بعد، فإنني أرى أننا نتحرك في الاتجاه الصحيح، وقد اضطلعت حكومة رئيس الوزراء إيهود باراك في غضون العام الماضي بمبادرات غير مسبوقة في الجرأة والشجاعة صوب تحقيق السلام. وتدبرنا في كامب ديفيد أفكارا واستطلعنا مفاهيم ذات صلة بأكثر المسائل فيما يبدو حساسية واستعصاء على الحل. ويخامرنا شعور بأن اختراق هذه المصاعب ممكن، تماما كما أن الفشل قد يؤدي إلى الانهيار. لقد حولنا البحر الذي

”داوود حكم ٤٠ سنة، وقبل أن يموت أحال ملكه إلى ابنه سليمان وطلب منه أن يبني بيت المقدس - الهيكل“. وعبارة بيت المقدس، أي الهيكل، أصبحت في كثير من المصادر الإسلامية مرادفا لكلمة ”القدس“.

إنه تزوير لحقيقة تاريخية أن نطرح مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أنها نتيجة لطرد جماعي. ومع ذلك فإننا لا ننكر أن اليهود - الذين لموا شملهم بعد أن قضوا آلاف السنين في ذل بانتظار خلاصهم - عندما تواجدوا مرة أخرى في التاريخ كأمة ذات سيادة، تعين عليهم أن يقوموا بأعمال لا أخلاقية تفرضها الحرب. ومعاناة السكان المدنيين ستظل دائما عبئا على ضمير أي أمة في حالة حرب. والصراع العربي الإسرائيلي ليس شواذا لهذه القاعدة. ومن الواضح أن اللاجئين الفلسطينيين كانوا ضحايا للصراع العربي الإسرائيلي. بيد أن إسرائيل لا يمكنها أن تتحمل المسؤولية، سواء كانت سياسية أو أدبية، عن هذه المأساة التي كانت نتيجة مباشرة للهجوم الشامل على إسرائيل التي ولدت من جديد، وهو هجوم شنته الجيوش العربية في عام ١٩٤٨. فنشأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين لدى تقسيم الأرض بقوة السلاح، وليس من جراء مخطط يهودي أو عربي. بل كانت المشكلة إلى حد كبير نتاجا حتميا للمخاوف العربية واليهودية والقتال المرير الذي طال أمده.

ونرى أن الدولة الفلسطينية، بعد إنشائها، هي التي ينبغي أن تقدم إثباتا للدعاء الفلسطيني بالحق في العودة. فمما لا يتصوره العقل أن تنشئ أمة دولة لا غرض لها إلا جمع أبنائها المبعدين في دولة مجاورة. أما إسرائيل فقد أعربت عن استعدادها للمشاركة بشكل نشط في أي جهد يظطلع به أو صندوق ينشأ على الصعيد الدولي بهدف توفير الأسس المالية اللازمة لتسوية مشكلة اللاجئين. وقد تقبل

وقد عقدت إسرائيل العزم على السعي لتحقيق السلام وتحمل المخاطر المحسوبة التي ترتبط به. ولكن إسرائيل لن تنازل، الآن أو في أي وقت على الإطلاق، عن المصالح الأمنية والوطنية التي نراها ذات أهمية حيوية. فلا يسعنا ونحن نبني سلامنا مع الفلسطينيين أن نغفل الشواغل الأمنية التي تنطوي عليها حقيقة أن السلام مع الفلسطينيين ليس سلامنا الأخير. فما زال أمامنا نزاع ينتظر الحل مع سوريا، وما زلنا نتعرض لأخطر التهديدات الإقليمية من القوى الثورية في المنطقة.

ويتطلب السلام المشاركة النشطة من المجتمع الدولي. وقد كان الدور الحاسم الذي اضطلعت به الولايات المتحدة، وخاصة تفاني الرئيس بيل كلينتون بلا كلل والتزامه المطلق، هائلا وبناء. ولقد برهنت الولايات المتحدة من جديد على أهمها الدولة التي لا غنى عنها. كما رأينا الاتحاد الأوروبي يظهر جدارته في هذه المهمة، ونشيد بالدور الذي تؤديه الرئاسة الفرنسية وغيرها من الحكومات الأوروبية الرئيسية. فالسلام بحاجة إلى مشورة المجتمع الدولي وسيحتاج بعد إقراره إلى الدعم من جانبه حتى تتوطد دعائمه.

ونتوقع أيضا أن تتعاون عن كثب مع الحكومة المصرية من أجل قضية السلام الإقليمي. وأرى أن من المهم أيضا ما أعربت عنه روسيا والعالم العربي من أن الوقت قد حان لاتخاذ القرارات التاريخية. والوقت سلعة تنفذ منا وقابلة للتلف. وقد بدأت تنفذ منا جميعا.

ونحن على استعداد لتنمية نطاقات واسعة من التعاون مع جيراننا الفلسطينيين بل ومع جميع بلدان الشرق الأوسط، على أساس من الكرامة والتبادل. ولكننا لا نعتمد فرض تجربتنا على أحد، ولا تأكيد وجودنا الاقتصادي أو التكنولوجي بين من لا يريدونه من جيراننا. وليس الزعماء والنخبة من أهل الشرق الأوسط بحاجة إلى مشورة منا

يفصل بيننا إلى نهر، فهل لدينا ما يلزم من الشجاعة والإصرار لعبوره؟

وأعرف أنني قد لا أبدو موضوعيا بالدرجة الكافية حين أدافع عن رئيس الوزراء باراك. ولكنني أتيت إلى هنا ولدي اقتناع قوي بأن لا أحد من أسلافه في رئاسة الوزارة - ولتدخل عن الأوهام، لا أحد من رؤساء الوزارة من بعده - سيستغل كما استغل هو إلى أبعد مدى الخيارات المتاحة له كإسرائيلي ويهودي.

ولا أهون من شأن العضلات المحيرة التي يواجهها الرئيس عرفات. فهو الزعيم العظيم على رأس الشعب الفلسطيني، وأدرك أن اتخاذ القرار ليس أمرا سهلا بالنسبة له أيضا. غير أن هذا قدر الزعماء، فهم دائما أنبياء محرومون من التقدير. ولا ينبغي لهم أن ينتظروا التهليل ممن يمثلونهم. فالعبرة بحكم الأجيال القادمة عليهم. وأدعو شركاءنا الفلسطينيين لأن يدركوا أن التاريخ قد وضعنا في مواجهة لحظة الحقيقة والقرار التي لا نقلت منها أصفار اليمين دون أن نجلب على شعبينا عقوبات جمة.

وتأمل إسرائيل في تحقيق سلام شامل في المنطقة والمساعدة على الانتقال بها إلى المستقبل. وقد وقعنا معاهدة سلام جهورية مع مصر منذ واحد وعشرين عاما، وتلتها معاهدة سلام مع الأردن، وعملية وليدة ولكنها مباشرة بالخير للتطبيع مع المغرب ودول الخليج. وقد أنهت حكومة باراك ثمانية عشر عاما من الوجود العسكري الإسرائيلي في لبنان، وذلك بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، ولا سيما بفضل جهود الأمين العام كوفي عنان وتفانيه. كما نبحت دوما في إمكانات التوصل إلى سلام مع سوريا. ونأمل في استئناف المباحثات مع سوريا بأسرع ما يمكن، وفي أن يتسنى عقد اتفاق منصف وعادل بيننا.

ولتحقيق ذلك الهدف يجب أن تجرى مفاوضات مباشرة بين جميع دول المنطقة.

وقد شهد العام الماضي نقطة تحول في علاقات إسرائيل بالأمم المتحدة. فبعد سنوات من الخروج عن المألوف سمح بقبول إسرائيل مؤقتاً في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، في نيويورك. ونرجو أن تُقبل إسرائيل قريباً في المجموعة الغربية في المنظمات الدولية خارج نيويورك.

وقد أدت الأمم المتحدة، أو معظم دولها الأعضاء في الواقع، دوراً رئيسياً في الطلب إلى إيران أن تعامل اليهود الثلاثة عشر المتهمين زوراً والذين أُدينوا وحُكم عليهم في تم تجسس سخيفة، معاملة عادلة. فتلك هي الحالات التي تتاح للمجتمع الدولي فيها فرصة الإعراب عن سخطها وممارسة الضغط على البلدان التي تنتهك قواعد السلوك.

أما عن مسألة إصلاح مجلس الأمن فرأينا هو أن يعكس مجلس الأمن بأمانة الصورة الجغرافية السياسية الراهنة، وهي صورة قد تغيرت فوق كل تصور منذ آخر توسيع لعضويته في عام ١٩٦٥. ونحن نشرك في الرأي القائل إن حق النقض - الذي هو شبكة أمان من احتمال تحكيمية الجمعية العامة - ينبغي أن يبقى في أيدي عدد محدود من الدول.

واسمحوا لي بالتوقف أخيراً عند المأزق الإسرائيلي - الفلسطيني.

فمأساة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني نشأت من إيقاعات تاريخية متضاربة. وتاريخ حركتنا الوطنية الحديثة تميز باستجابات واقعية للظروف التاريخية الموضوعية. وقد دأب الفلسطينيون على النضال من أجل حلول الأمم - تلك الحلول التي رفضوها قبل جيل أو جيلين. وهذا السعي الحثيث لإعادة عقارب ساعة التاريخ إلى الوراء إنما يكمن في

ليدركوا ماهية التحديات التي تنتظرنا جميعاً من تحديث الاقتصاد ومكافحة المرض، والجوع، والفقر والامية. ذلك أن الشرق الأوسط، بالرغم من وجود جزر صغيرة فيه تتمتع بامتياز حقيقي، في خطر شديد من أن يبقى معزولاً عن الحضارة الرقمية.

وقد وجه الرئيس الراحل كينيدي في خطابه الافتتاحي في عام ١٩٦١ الدعوة إلى أبناء جيله لينضموا إليه في كفاح معين فقال:

”والآن تستنهضنا الدعوة من جديد، لا لحمل السلاح، مع أننا بحاجة إلى السلاح، ولا للاستنفار للمعركة، مع أننا مشتبكون في صراع، وإنما للنهوض بأعباء صراع غامض طويل، ... صراع مع أعداء الإنسان المشتركين: مع الطغيان والفقر والمرض والحرب نفسها“.

ولن يسعدنا أكثر من أن نضم أيدينا إلى أيدي جيراننا العرب على نحو يتسم بالكرامة والتبادل في هذا الصراع الذي هو أنبل الصراعات جميعاً.

ولم يصل الشرق الأوسط بعد إلى حالة الهدوء. فهو لا يزال يعج بالصراعات المسلحة والاعتداءات والعداوات السياسية. وإسرائيل ترى أن الترتيبات الإقليمية بالغة الأهمية لتحديد الأسلحة. والنهج الصحيح هو النهج المتدرج الذي يتناسب مع ما يُحرز من تقدم صوب السلام الشامل.

ومن دواعي قلقنا التوسع في مخزونات الأسلحة التقليدية في المنطقة، فضلاً عن مساعي إيران والعراق لحيازة وتطوير الأسلحة غير التقليدية، وكذلك تزايد التهديد باستخدام القذائف.

وتولي إسرائيل أهمية كبيرة لأن تنشأ في المنطقة، في نهاية المطاف، منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

إن التحول الألفي حدث فريد في حياة المحظوظين الذين يشهدونه. ونحن محظوظون أيضا لأن نبدأ هذه الدورة في وهج مؤتمر قمة الألفية. وسوف نستلهم في عملنا التزام قادتنا المدوي بالقيم والمبادئ الأساسية في حفظ السلم والأمن؛ وعزم قادتنا على تحرير الشعوب من ويلات الحرب، من ناحية، وتحرير الإنسانية من الفقر المهين للإنسانية، من ناحية أخرى. فتصميمهم على حماية البيئة وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وصالح الحكم وتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، سيكون مرشدنا وولايتنا في مناقشاتنا.

وسيكون من واجبنا في هذه الدورة للجمعية العامة والدورات التالية أن نترجم إعلان الألفية إلى عمل. ولا شك في أن هذه مهمة صعبة، ولكنها التحدي الذي لا بد من مواجهته. فبهذه الطريقة وحدها نسهم في بناء مستقبل أفضل من الماضي.

ولتحقيق هذه الغايات كلها - وهي ضرورية ونبيلة في آن واحد - تعهد قادتنا بألا يدخروا جهدا في سبيل جعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية في التعاون الدولي.

والمطلوب، إذ استعرت عبارة بليغة من تقرير الأمين العام، هو التزام أقوى بالعمل - العمل لإحلال السلام، والعمل لتحقيق التنمية.

وبوسع كل دولة من دولنا، بل والواجب عليها أن تتخذ الإجراءات على كلتا الجبهتين. غير أن الجهود الفردية لا يمكن أن تحقق النتائج المثلى. فنحن جميعا بحاجة إلى العمل بتفان وإحساس قوي بالالتزام، في بيئة تعاونية ومنسجمة من أجل تعزيز المهدفين التوأم، نحو مستقبل أفضل.

وإعلان الألفية يشدد على عزم قادة العالم على إنقاذ الشعوب من ويلات الحرب. كما أن تقرير الأمين العام يبرز هدف إرساء السلام والأمن على أنه:

جذور الكثير من الظروف السيئة التي أصابت شعوب المنطقة. وقد حان الوقت الآن لأن نتغلب جميعنا على الذكريات المريرة ونتطلع إلى الأمام. فلا الحرب الفعلية ولا الكلامية تقربنا من السلام والمصالحة. وليس لأي أحد احتكار منهجية المعاناة والمناوشات. وكلنا في هذا النزاع المأساوي ارتكبنا أعمال عنف لا يجب أن نفخر بها. ونحن نقول للفلسطينيين إننا سعداء بآفاق التغلب على التاريخ المضطرب لعلاقتنا حتى نشكل أحلامنا بالسلام. فلنضم أيدينا معا ونطلب إلى العالم الذي ظل يشاهدنا بقلق وأحيانا يؤجج حروبنا، أن يعبئ موارده لصالح شعوبنا. ولنصبح شركاء كاملين في هذا الجهد الدولي لإرساء أساس لمستقبل الشرق الأوسط. وينبغي أن نسخر الطاقات الخلاقة لشعوبنا للعمل في المقام الأول في خدمة السلام، إذ كتب أحكم الملوك، الملك سليمان، باني الهيكل في القدس قبل آلاف السنين أنه:

”لقتل وقت وللمداواة وقت ... للحرب وقت وللصلح وقت ..“ (الكتاب المقدس، سفر الجامعة، ٣: ٣-٨)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لوزير خارجية باكستان، معالي السيد عبد الستار.

السيد عبد الستار (باكستان) (تكلم بالانكليزية):

من دواعي سروري البالغ، سيادة الرئيس، أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين قبلي فأقدم لكم أحر تهاني وفد باكستان على انتخابكم. ونتعهد بالتعاون الصادق معكم في جهودكم المكرسة لإنجاح هذه الدورة التاريخية الخامسة والخمسين للجمعية العامة.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشيد بقيادة الأمين العام، السيد كوفي عنان. فالتزامه وديناميته قد عززا دور الأمم المتحدة الشرعي في التصدي لتحديات زماننا.

السلمية بالنجاح قريبا والتسوية النهائية للمسألة الفلسطينية ستشكل إنجازا عظيما وإسهاما هاما في إحلال السلم في الشرق الأوسط.

وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٧) لها قدسية دولية ولا بديل لها، وتنفيذها يتطلب الاستناد إلى مكانة الأمم المتحدة ومصداقيتها. وإنهاء الاحتلال واستعادة الفلسطينيين لسيادتهم على القدس الشريف سيكفلان تحقيق المصالحة وإحلال سلم دائم في الشرق الأوسط.

ومسألة كشمير، التي تتعلق بحياة ومستقبل شعب هذه الولاية، هي السبب الأساسي وراء التوترات في جنوب آسيا منذ ١٩٤٧، وتسويتها شرط لا غنى عنه لاستتباب السلم والاستقرار. ولن يقبل شعب هذه الولاية الذي يبلغ تعدادة عشرة ملايين نفس بأن يُسلب حقه في الحرية. وهم لا يسعون إلى شيء أكثر من تنفيذ الالتزامات الواردة في قرارات مجلس الأمن، وحقهم في تقرير مستقبلهم لا يمكن أن يسقط بالتقادم. ولم يؤد مرور ٥٣ سنة إلا إلى تعقيد مأساة شعب كشمير وإطالة محنتهم. وطول مدة التأخير لم يؤد إلا إلى زيادة الأخطار المروعة الملازمة للتزاع العفن.

فوفقا لمؤتمر الحرية لكل الأطراف، قُتل ٧٢ ٠٠٠ من سكان كشمير منذ ١٩٨٩. وعُذب أو شوّه أو اختفى آلاف آخرون. والانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان في كشمير، وما قامت به قوات الاحتلال من قمع ووحشية إنما تمثل جريمة خطيرة من جرائم إرهاب الدولة.

وفي محاولة يائسة لتقويض وقمع حركة الحرية الكشميرية، يسعى مرتكبو أعمال القمع والعنف ضد الشعب الكشميري إلى تصوير النضال من أجل الحرية على أنه إرهاب. وهذه الدعاية لم تكن لها مصداقية في الماضي ولا يمكن أن تكون لها مصداقية الآن. وهو شيء مألوف

”يحتل مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين، نفس المكانة البارزة التي كان يحتلها لدى الأمم المتحدة وقت إنشائها منذ ما يربو على نصف قرن من الزمان“. (A/55/1، الفقرة ٢٩)

والمشكلة هي كيفية درء الحرب وإحلال السلم. والحل لا يستعصي علينا. والمطلوب هو التزام أقوى بالعمل. فلو وجد هذا الالتزام لأمكن توقي الأزمات والصراعات وإحلال السلم. والسلم ليس ممكنا فحسب؛ بل يمكن إحلاله باتباع نهج متحضر في حل الصراعات يقوم على العدل والقانون الدولي ومبادئ الميثاق، وبوسع الأمم المتحدة أن تكفل القيام بعمل علاجي فعال للحفاظ على السلم والأمن.

راقب الناس الحالة بارتياح فيما عمل المجتمع العالمي سوية ليحول دون الإبادة الجماعية في البوسنة وكوسوفو. ويتعاون جدير بالثناء من حكومة إندونيسيا وإسهام خلّاق من الأمين العام، تناولنا الحالة في تيمور الشرقية بالشكل ذاته. والجهود الخلاقة والدؤوبة التي يبذلها السفير جمشيد ماركر، المبعوث الخاص للأمين العام، للنهوض بالتسوية في تيمور الشرقية إنما هي موضع اعتزاز شعب باكستان. وهي تشكل جميعها نماذج للأسلوب الذي يمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يتبعاه بل ينبغي أن يتبعاه لمعالجة الصراعات من خلال تنفيذ مبادئها وقراراتها.

وفي الشرق الأوسط أيضا، أحرزت عملية السلم تقدما بشكل منتظم وإن تم ببطء مؤلم. أما فيما يتعلق بالمكاسب التي تحققت حتى الآن، فالفضل فيها يرجع إلى الجهود المثالية التي بذلها صانعو السلم والنهج الواقعي للقادة الفلسطينيين والإسرائيليين. والمسائل المتبقية صعبة وحساسة إذ أنها تتعلق بمبادئ القانون والإنصاف من جهة، وبمشاعر عميقة من جهة أخرى. بيد أننا نأمل بقوة أن تكفل العملية

وما من شعب عدا الشعب الأفغاني عانى من الصراع وزعزعة الاستقرار في أفغانستان أكثر من الشعب الباكستاني. ومن ثم، فمن الطبيعي أن تدعم باكستان كل الجهود التي تبذل من أجل إحلال السلام والمصالحة في أفغانستان، ومما يشجعنا أننا لاحظنا تماثلاً في نهج وزراء خارجية البلدان الستة المتاخمة والاتحاد الروسي والولايات المتحدة في اجتماع مجموعة "الستة زائد اثنين" الذي عقده الأمين العام في ١٥ أيلول/سبتمبر. وإذا ما حشدنا مواردنا ونفوذنا، فإننا سنبدل المزيد من الجهود الناشطة لإقناع الأطراف الأفغانية ومساعدة أمين عام الأمم المتحدة فيما يبذله من جهود لتشجيع قيام حكومة عريضة القاعدة تقبلها الأطراف السياسية والجماعات الإثنية في أفغانستان.

ونؤيد جمهورية إيران الإسلامية التي تتأسس، نيابة عن المؤتمر الإسلامي، جهدا موازيا لإحلال السلام في أفغانستان. ونقدر أيضا الجهود التي اضطلعت بها مؤخرا تركمانستان. وفي رأينا أن هذه الجهود كلها تكمل وتعزز بعضها بعضا.

ويذكر الأمين العام، في تقريره (A/55/1) أن تدفق المواد العسكرية إلى أفغانستان من الخارج. وباكستان لا تحض على وقف إطلاق النار فحسب بل أيضا على فرض حظر أيضا على تزويد المعدات العسكرية التي تقدم للأطراف الأفغانية وإلى إنشاء آلية للرصد لأغراض تطبيقها.

ونحن ما زلنا نسلّم أيضا بضرورة احترام سيادة. والشعب الأفغاني له تاريخ في المقاومة الشرسة للتدخل الخارجي. والارتباط بالحكومة الأفغانية يتيح آمالا أكبر في تحسين الأوضاع مما تتيحه المحاولات الرامية إلى تضيق الخناق عليها وعزلها.

والأمم المتحدة توفر الإغاثة الإنسانية في أفغانستان. والبرامج التي تهدف إلى إعادة التأهيل والتعمير قد تساعد

بالنسبة لكل الذين حصلوا على حريتهم بعد صراعات مطولة ضد الاستعمار والاحتلال الأجنبي.

وتتعهد باكستان بشدة بالتوصل إلى تسوية سلمية للتراث في كشمير. وقبل عامين، أكد مجلس الأمن من جديد على الحاجة إلى حسم التزاع الذي هو مصدر التوتر والصراع في المنطقة. ووفقا لأحكام المادة ٣٣ من الميثاق، تلتزم الدول الأعضاء بتسوية التزاعات من خلال المفاوضات أو التحقيقات أو المصالحة أو الوساطة أو التحكيم أو الفصل. وباكستان تقبل أية وسيلة من هذه الوسائل. وفي مواجهة الرفض المتعنت للوسائل السلمية، تقع على مجلس الأمن مسؤولية العمل. والميثاق يمنح مجلس الأمن السلطة ليفعل ذلك. وما نحتاج إليه هو التزام أكبر بالعمل. وبدونه، فإن مجرد الكلام عن منع حدوث الأزمات وحسم التزاعات سيظل يفتقر إلى المصادقية.

وأفغانستان ما زالت محاصرة بمأساة مروعة، فقد أدت حرب التحرير المطولة في الثمانينات إلى تدميرها. والحرب الضروس في التسعينات ألحقت بها المزيد من الخراب. واقتصاد هذا البلد قد دمر تماما. والجفاف الذي عانت منه أفغانستان العام الماضي، زاد من بؤس شعب هذا البلد العريق.

وشعب باكستان، الذي تربط بينه وبين الشعب الأفغاني وشائج جغرافية وتاريخية وثقافية، ينظر إلى مأساة أفغانستان بعميق مشاعر التعاطف، ورغم دقة الحالة الاقتصادية، نواصل توفير المأوى لـ ١,٥ مليون من اللاجئين الأفغانين. وتوقف إمدادات الغذاء من باكستان أو عبر باكستان سيزيد من استفحال المصاعب ويؤدي إلى تدفق آخر للاجئين، ومن ثم، فإن باكستان تعارض الجزاءات التي تضر بالشعوب.

ونحن نؤيد الجهود الرامية إلى منع الانتشار الرأسي أو الأفقي للأسلحة النووية. وخلال السنة الماضية قمنا بزيادة تعزيز القوانين المحلية ضد تصدير المعدات أو المواد النووية. وتخضع مفاعلات طاقتنا إلى الضمانات الدولية.

وباكستان مستعدة للتعاون في أي جهود ترمي إلى كبح استحداث وإنتاج ووزع القذائف التسيارية. بيد أنه لكي تنجح مثل هذه الجهود فيجب أن تكون غير تمييزية. ويجب أن يكون هدفها جعل الحالة مستقرة.

إن أي استخدام للأسلحة النووية أمر لا يصدق. ومع ذلك فإن الميثاق يلزم الأعضاء بالإحجام عن التهديد بالقوة أو باستعمالها. وهكذا فإنه ينبغي للمجتمع العالمي أن يؤكد على منع الاستخدام الأول للقوة، نووية كانت أم تقليدية.

وعلى الصعيد العالمي، تؤيد باكستان المطالبات بمواصلة مراعاة معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وإن عسكرة تسليح الفضاء الخارجي من شأنها أن تحبط الآمال في الإبقاء على الكبح والاستقرار القائمين.

وسوف تشارك باكستان في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف المواد الانشطارية المقترحة وتقديم مساهمة إيجابية لاستحداث نص نزيه وعادل يمكن أن تؤيده جميع البلدان.

وذكر كبير المنفذين لباكستان، الجنرال بيرفيز مشرف، في خطابه الموجّه إلى قمة الألفية:

”إن أفضل ضمان لتوطيد دعائم السلم العالمي يكمن في التنمية الاقتصادية ورخاء جميع المناطق وجميع الشعوب. والتقدم الاقتصادي في منطقة ما يدعم ويكمل الرخاء في المنطقة الأخرى.“

(A/55/PV.4)

على إعادة هذا البلد إلى الحظيرة الدولية في وقت أسرع. وهو ما يشكل أيضا الطريق الأكثر رحمة.

وباكستان التي هي ذاتها من بين ضحايا الإرهاب تدين هذه الآفة بشئ أشكالها وصورها سواء قام بها أفراد أو جماعات أو دول. وقد صدقت حكومتي على تسع اتفاقيات دولية لمكافحة الإرهاب. ونحن ننضم إلى كل الجهود الدولية الرامية إلى محاربة هذا الخطر.

جرى العرف على أن تؤيد باكستان كل الاقتراحات والاتفاقات التي تهدف إلى الحد من أسلحة الدمار الشامل والتقليل التدريجي منها وإزالتها في نهاية الأمر.

وما برحنا لأكثر من ربع قرن نبذل جهودا ونبادر بمقترحات لجعل منطقتنا خالية من الأسلحة النووية. كما كانت باكستان مستعدة لدعم التدابير والمقترحات الشاملة وغير التمييزية. وصوتت باكستان لصالح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦ واتجهت نيتها إلى توقيعها مع جميع الآخرين، ولا سيما الدول المعنية. وتأخرت عملية إدخال تلك المعاهدة حيز التنفيذ بسبب أحداث ليست من صنعنا. وحتى في ذلك الوقت لم تكن باكستان أول من يجري التجارب عام ١٩٩٨. ولن تكون باكستان الأولى في استئنافها. ولا زلنا نأمل في إمكانية وضع المعاهدة موضع التنفيذ. ولن تعيق باكستان تحقيق ذلك الهدف. وتواصل حكومتنا الجهود لخلق توافق آراء محلي يجذب توقيع المعاهدة.

وفي الوقت ذاته يظل الإحجام والمسؤولية المبدئين الهاديين لسياستنا النووية. ولن تدخل باكستان في أي سباق للأسلحة النووية. وهدفنا الوحيد هو الاحتفاظ بحد أدنى من الردع الموثوق فيه. وأود أن أؤكد من جديد في هذه الجمعية أن المقصود من قدرتنا النووية مجرد ردع العدوان على باكستان؛ وهي لا تمثل تهديدا لأي بلد.

المجاهرة برغبة في القضاء على الفقر يجب أن تؤدي أولاً إلى وضع إطار لسياسة اقتصادية دولية يستجيب لاحتياجات البلدان النامية.

وثمة مجال هام هو قضية الديون. وفي أحد الحوارات المتبادلة اقترح الأمين العام أن تتوسط الأمم المتحدة بين الدائنين والمدنيين لمعالجة مشكلة الديون. ونحن نرحب بهذا الاقتراح. وقد اقترح كبير منفيدينا، وهو يتكلم في الاجتماع ذاته أن يسمح للبلدان المدينة النامية باستخدام الموارد المخصصة لخدمة الديون لأغراض تنمية القطاع الاجتماعي، ولا سيما التعليم والرعاية الصحية. وإن الإعفاء الموضوعي من الديون عن طريق نهج مبتكرة سوف يقطع شوطاً طويلاً في مساعدة البلدان النامية على ضمان الانسجام العالمي ويخلق مشاركة اقتصادية جديدة بين الشمال والجنوب.

ومن الضروري إيجاد نهج كلي لمعالجة مشاكل التنمية والقضاء على الفقر. وفي الوقت الذي نرحب فيه بمبادرة الأمين العام لتضييق هوة التقسيم الرقمي، يجب أن يبقى التركيز على معالجة محور الأمية الجماعي وبناء القدرات والهياكل الأساسية والمرافق الصحية الأساسية. وبالمثل فإنه ينبغي للنظم التجارية المتعددة الأطراف أن تكون ذات اتجاهات إنمائية. ويجب في نفس الوقت متابعة الاهتمامات البيئية بشأن الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية مع التركيز على النمو الاقتصادي المستدام في الجنوب.

إن الحدث الدولي والحكومي الدولي الرفيع المستوى والمتعلق بتمويل التنمية، والذي سيعقد في العام القادم، يجب أن يشمل منظمات العالم المالية والتجارية والإنمائية في مناقشة القضايا بصورة شاملة. وينبغي للمؤتمر أن يدعم الحكم الصالح على الصعيد الدولي. ويجب أن يتصدى لكيفية إدارتنا للعولمة بصورة مناسبة حتى تصل فوائدها للجميع. مما يضمن الرخاء العالمي.

ولا تعد التنمية لعبة تقف عند مبلغ الصفر. ويلزم إعلان الألفية قادة العالم

”بجعل الحق في التنمية واقعا للجميع“
وتحرير العنصر البشري كله من العوز (القرار
٢٢/٥٢، الفقرة ١١).

لقد رفعت العولمة الآمال حيث قدمت فرصاً للنمو الاقتصادي الأسرع، والمستويات المعيشية الأعلى، والفوائد المعجلة من تدفق المعرفة والتكنولوجيا. ولكن كانت هناك جوانب مخيبة للآمال. فلقد أظهرت التجربة أن فوائد العولمة لم تكن متساوية وإن عدد الناس الذين يعيشون في فقر قد زاد بالفعل. فقد أكدت الثورات التكنولوجية والمعلوماتية عدم المساواة في العالم، وأدى التقسيم الرقمي إلى تهميش عدد كبير من البلدان النامية.

ويستفيد الأغنياء من النظم التجارية العالمية، ويصبح الجنوب أكثر فقراً. إن المنافسة، والمعايير، وشتى الحواجز غير التعريفية، والممارسات التجارية المتزايدة التعقيد، والحماية في قطاعات منتقاة مثل الزراعة، والقيود على نقل التكنولوجيا تتضافر جميعها ضد مصالح البلدان النامية. وهي تجرد من الصعوبة تأمين عائدات مناسبة لمنتجاتها أو جذب الاستثمار لتحسين قدرتها التنافسية. ونتيجة لذلك، تتسع الهوة الاقتصادية. وهذا يدحض وعد الأسواق الحرة بضمان تحقيق الرفاه للجميع.

إن فشل اجتماع منظمة التجارة العالمية في سياتل في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي والأصوات المعارضة التي سمعت في واشنطن في نيسان/أبريل الماضي، تبين أن النظام الاقتصادي الدولي يحتاج إلى إصلاح.

وهناك حاجة إلى إجراءات عالمية منسقة لكي تفيد التنمية المستدامة الاقتصادات الضعيفة وتحميها. وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة لاتخاذ مبادرات جريئة. إن

المصارف الخاصة على غسل الأموال غير المشروعة التي ينيها الأشخاص الفاسدون من البلدان الفقيرة وذلك بتيسير فتح حسابات سرية. وهذا يضارع تشجيع النهب، بل الإرهاب المالي.

وقد تم التسليم بالعلاقة بين الفساد وفشل الديمقراطية أيضا في الإعلان الختامي الصادر عن اجتماع مجتمع الديمقراطيات المعقود في وارسو، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ورُكِّز الإعلان على ضرورة مكافحة الفساد، الذي يؤدي إلى تآكل الديمقراطية. ولذا علينا اتخاذ تدابير فعالة. ونقترح أن تعلن الجمعية العامة عن سياسة تقوم على عدم التسامح المطلق مع جميع أنواع الفساد، ونحث على فرض حظر على غسل الأموال غير المشروعة.

وقد برزت الأمم المتحدة باعتبارها المحفل الوحيد المعترف به عالميا والذي لديه السلطة لمعالجة طائفة كاملة من المسائل المتصلة بتطلعات الإنسان نحو السلام والعدل والتنمية. ولولفاء بهذه التوقعات المتزايدة، يجب تعزيز هذه الهيئة العالمية. ويجب زيادة تعزيز دورها بغية ضمان مستقبل أفضل للعالم.

ونحن نؤيد الدعوة إلى زيادة قدرة الأمم المتحدة في مجالات منع الصراع وحفظ السلام. وفي هذا الصدد، نشيد بالسيد الإبراهيمي وأعضاء الفريق الرفيع المستوى على تقريرهم الموسع. ونحن في باكستان، باعتبارنا مشاركا هاما في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، نتطلع إلى المحادثات التي ستجرى بشأن الأفكار والتصورات التي وردت في التقرير لتمكين الأمم المتحدة من الاستجابة بشكل أنجع للصراعات القائمة والبادية والتهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين.

وكان ظهور الديمقراطية في العقد الماضي فألا حسنا لبداية الألفية الجديدة. ولا يمكن المحافظة على هذا الاتجاه المفيد إلا عن طريق التنمية الاقتصادية العادلة. وما لم تتمكن البلدان النامية من الحصول على قسط عادل في المستويات المرتفعة من الرخاء العالمي، فسوف تبقى مناصرة القيم الديمقراطية والمعايير الإنسانية والاجتماعية جوفاء.

ونحن في باكستان نواجه تحديات الإنعاش الاقتصادي والإصلاحات المؤسسية، وهي التحديات التي تؤكد المسؤولية والحكم الصالح والتنازل عن السلطة للمؤسسات السياسية على الصُّعد الشعبية. وفي هذه التجربة تعتمد الحكومة على دعم وحماس شعبنا. ونحن نؤمن بأن الديمقراطية هي، أولا وقبل كل شيء، تمكين الشعب انطلاقا من المؤسسات القوية.

ويدرك المجتمع العالمي جيدا جوانب الخراب التي نكبت بها الاقتصادات الهشة في البلدان النامية وشعوبها الفقيرة نتيجة للفساد ونقل الأموال غير المشروع إلى ملاجئ آمنة في الخارج. إنها غالبا ما تكون أسوأ ضحايا هذه الممارسات السيئة بسبب القوى الاجتماعية الاقتصادية الموجودة في الممارسات المصرفية خارج بلادها.

إن رفاه البشرية في البلدان النامية يقتضي التعاون الدولي لمنع الفساد. وقد تم الحث على مثل هذا التعاون في القرار ١٧٦/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٢٠٥/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. كما طالبت قمة الجنوب التي انعقدت في هافانا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بإجراءات علاجية.

إن عمليات تحويل الأموال غير المشروعة من البلدان النامية لن تجعل البلدان الغنية أغنى، ولكنها ستجعل البلدان الفقيرة أفقر. ومن المفارقات أن بعض البلدان الغنية لديها قوانين متساهلة بحيث أنها توفر ملاذات آمنة وتشجع

السيد غبيهو (غانا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفدي، أود، سيدي، أن أهنئكم مخلصا على انتخابكم رئيسا لدورة الجمعية العامة الخامسة والخمسين. وهذه الدورة تاريخية حقا، إذ تأتي في أعقاب مؤتمر قمة الألفية الذي شهد أكبر تجمع على الإطلاق لزعماء المجتمع الدولي السياسيين. وأود أيضا أن أشيد بأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة أيضا لأتوجه إلى سلفكم، السيد ثيو - بن غوريراب، وزير خارجية ناميبيا، بتحيةة إجلال يستحقها تماما، إذ أن إحساسه العميق بالواجب والتزامه بالعدالة الاجتماعية قد ساعدا على صياغة جدول أعمال الأمم المتحدة للقرن الجديد. والواقع أن الجمعية العامة قد أعطت جدول الأعمال هذا قوة دفع، عندما قررت، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، عقد مناسبات ألفية، وهي تؤمن إيمانا قويا بأن منعطف القرن يمثل لحظة فريدة وذات رمزية جبارة لإبانة وتأكيد رؤية منعشة للأمم المتحدة في العصر الجديد.

وقبل أسبوعين بالكاد اجتمع زعماء العالم هنا في نيويورك، تبعا لذلك الالتزام، للتصدي لتحديات القرن الجديد، وإعادة تأكيد التزامهم بميثاق الأمم المتحدة وإظهار الإرادة السياسية للاضطلاع بالعملية الجديدة. وكانت الرسالة التي برزت من بيانات رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر قمة الألفية هي إعادة التأكيد على دور الأمم المتحدة الفريد في توفير الإطار الأفضل والعالمي الوحيد لمواجهة تحديات الألفية.

وسلمت تلك الرسالة بضرورة وجود أمم متحدة قادرة على الارتقاء بجدول أعمال جديد للتنمية، يهتم بالإنسان ويضمن أيضا مشاركة أكبر من أصحاب المصالح، وخاصة النساء، والشباب، والقطاع الخاص والمجتمع المدني عموما؛ أمم متحدة قد أعيد تنشيطها لتضطلع بدور ذي

وما من جانب آخر من جوانب إصلاح الأمم المتحدة يستحق العناية الدقيقة مثل الحاجة إلى جعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية، وشفافية وخضوعا للمساءلة. والانتخابات الدورية لاختيار عدد أكبر من الأعضاء ليست من شأنها أن تجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا فحسب، ولكن أيضا أكثر استجابة لتطلعات المجتمع العالمي. وهذا من شأنه أن يزيد من قدرة هذا الجهاز الحيوي على الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين وتحقيق مقاصد المنظمة. ولن يتحقق ذلك الهدف بإنشاء مراكز امتياز جديدة تصرف الاهتمام عن المبدأ الأساسي المتمثل في المساواة في السيادة بين الدول. وللسبب نفسه ينبغي أن تكون عملية صنع القرار أكثر ديمقراطية.

ولكي يحظى مجلس الأمن بالاحترام العالمي، ينبغي لعملية إصلاحه أن تحظى بالموافقة العامة من الأعضاء. ولا ينبغي التسرع بعمل أي شيء أو بطريقة تقسم العضوية أو تعوق نفوذ المجلس وهيئته.

وإننا، في هذا العالم المتزايد التفاعل، نشاطر الدول الأخرى الرغبة في إيجاد بيئة سلمية والتعاون ذي المنافع المشتركة، ونرى أن للأمم المتحدة دورا أساسيا. وعالمية الأمم المتحدة تعطيها منزلة وشرعية لم يسبق لها نظير في التاريخ. وينبغي للمنظمة أن تستهل القرن الحادي والعشرين بإبداء التزام واضح بمعالجة وحل التحديات الرئيسية التي تواجه شعوبنا والمتمثلة في التنمية والأمن. وينبغي تمكينها من تطبيق مبادئها الثابتة وقراراتها باتساق وقوة بغية كفالة السلام الدائم، والتقدم الاقتصادي المستدام ومستقبل أفضل لكل البشرية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد جيمس فيكتور غبيهو، وزير خارجية غانا.

الظروف التي يمكن بموجبها أن تعيش البلدان والشعوب معا في أمان ووثام، لإطلاق العنان للمواهب الإبداعية. وكان من بين الوسائل الهامة لتحقيق هذا الهدف في خضم الصراعات العنيفة التي ما انفكت تنفجر كل حين، الاضطلاع بعمليات حفظ السلام في كافة أنحاء العالم. وغانا، ما برحت، مساهما أساسيا في هذا الجهد، لأن الصراعات في أفريقيا، بصفة خاصة، تشكل تحديا رئيسيا لجهود الأمم المتحدة الرامية لإقرار السلم والرخاء العالميين.

وإن الحالة في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون، على سبيل المثال لا الحصر، تظهر تعقيدات التحديات التي يتعين على الأمم المتحدة أن تبرهن على أنها قادرة على التعامل معها. وفي منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، على سبيل المثال، علينا أن نتعاون جميعا في فرض حظر على شراء الأسلحة الصغيرة، وبصفة خاصة، على شراء الماس بعيدا على الرقابة التي يمثلها نظام شهادات المنشأ، من بلدان هي جزء من الصراع. وما لم يقدم المجتمع الدولي المساعدة في تنفيذ هذا الجانب من قرارات مجلس الأمن، فسوف يظل الأمن والسلم الدوليين يتعرضان للخطر نتيجة جشع الأفراد وطموحهم.

إن تعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام حتى تضطلع بالمهام الجسيمة، من خلال التدريب، والدعم اللوجستي والمالي، وكذلك من خلال إقامة شراكة أقوى بين الأمم المتحدة وآلية منع الصراعات، وإدارتها وفضها والمنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية، يعد هدفا أساسيا إذا كان علينا أن نعود بهذه القارة إلى الأمن والسلم. وهذا هو أحد الأسباب التي جعلت غانا تعلق أهمية على المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية لحفظ السلام. ولكن، ينبغي ألا تصبح مثل هذه المبادرات ذريعة للأمم المتحدة أو لمجلس الأمن للتملص من المسؤولية الأساسية لصون الأمن والسلم في أفريقيا.

معنى في مساعدة البلدان النامية على مواجهة تحديات الفقر، والتعددية السياسية وعملية العولمة الجارية؛ أمم متحدة تضطلع في جسارة بدورها كمنظمة تعمل لخير الجميع، بثقة من سكان العالم.

واقتران دورة الجمعية العامة الخامسة والخمسين ببداية الألفية الجديدة يوفر نقطة انطلاق رمزية للمجتمع الدولي للسعي إلى العمل بشكل أفضل في كل جوانب جهده. واليوم لا يوجد تحد يواجه عالمنا ولا مسألة تميز هذه الألفية أكثر من قسوة الفقر الموهنة، ويده الثقيلة على إنماء الثروة، وانتشاره السريع في العالم، والأثر المميت لعدم الأمن الاقتصادي على السلم والأمن، وأثره على البيئة. ومن ثم فإن من المحير أن تتزايد سرعة الحرمان والتفاوت عالميا، تحت تأثير العولمة، بنفس سرعة الابتكار والتقدم التكنولوجي والاندماج، وإن كانا يسيران في اتجاهين مختلفين.

إن قدرتنا الإبداعية الجماعية، للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، مطالبة بتقديم الحلول التي تقربنا أكثر من أي وقت مضى، من مقاصد الميثاق.

لقد واجهنا الكثير من الإحباطات في كفاح المجتمع الدولي من أجل السلم، والأمن، والتنمية، واحترام حقوق الإنسان. كما سعينا أيضا في البحث عن الطرق الكفيلة بمعالجة آثار العولمة على التجارة والاستثمار الدوليين. وينبغي ألا نستسلم لهذه الإحباطات، ولا أن نقبل التعايش معها. وإذا فعلنا ذلك، فإنه يعني تقويض هدف التنمية. وطريق التقدم لا يكمن في إنعاش الأمم المتحدة لتمكينها من العمل بصورة أكثر جرأة من أجل مجتمع عالمي أكثر إنصافا فحسب، ولكن في العمل معا لضمان أن يسود الإنصاف والعدالة والتضامن العلاقات الدولية.

وفيما يتعلق بالقضية الهامة لصون الأمن والسلم الدوليين، فإن دور الأمم المتحدة، دون شك، هو تهيئة

الدولي والمؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة. وإننا نعتقد أن التقدم الهائل الذي أحرز في إنشاء الأطر القانونية لملاحقة الجرائم المرتكبة ضد البشرية، على سبيل المثال، ينبغي أن يستمر، صونا لمجتمعاتنا.

وفي حالة أفريقيا على وجه الخصوص، فإن دعم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليس مستصوبا فحسب؛ بل إنه شيء واجب الحدوث، لأن اللوم الذي يقع من جانب المجتمع الدولي بات الآن ضروريا في إثراء تجار الحرب والمتمردين عن ارتكاب الجرائم الشائنة التي ما زلن نشهدها في بلدان مثل سيراليون، ورواندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذا، توصي غانا بضرورة أن يكفل القانون الدولي إنزال العقاب بمرتكبي هذه الجرائم، وأنهم لن يحظوا بالعفو من أي دولة.

إن الروح التوفيقية التي أفضت إلى المصادقة بأغلبية ساحقة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ينبغي أن تستمر من أجل تحقيق أهدافنا في هذا المجال.

ولا تزال الحالة في الشرق الأوسط تسترعي الاهتمام الجاد منا جميعا. وتسلم غانا بأن المناخ في الشرق الأوسط مؤات في الوقت الحاضر نتيجة لإحياء الاتصالات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية على أعلى المستويات. وقد أضفى انسحاب قوات الدفاع الإسرائيلية من جنوب لبنان شعورا بالتفاؤل على هذه المحادثات، كما كان لاجتماعات الرئيس عرفات والسيد إيهود باراك نفس الأثر. وبينما نشي على جهود الرئيس كلينتون، فإننا نحث الزعيمين في الشرق الأوسط على إبداء المرونة وأن يواصلوا السير في هذا المسار، حيث لا يمكن إزالة العقبات على الطريق إلى السلام بدون حل توفيق، وتضحيات مؤلمة، ودبلوماسية، ورغبة قوية في السلام الدائم. وينبغي أن يتذكر الجانبان أن هذه ربما كانت أفضل ساعة للتوصل إلى اتفاق. وإن القوة السلبية في

إن نزع السلاح في صميم جهود الأمم المتحدة لضمان وصول السلم والأمن الدوليين، وهما شرطان ضروريان لكل الأنشطة البشرية المنتجة. ولا يزال التهديد النووي لفترة الحرب الباردة ماثلا أمامنا جميعا، وسيظل كذلك إلى أن تنزع القوى النووية والبلدان ذات الثقل العسكري، سلاحها. لذا كان من الأمور المطمئنة أنه، على الرغم من جو الكآبة المخيم على آلية الأمم المتحدة لتزع السلاح طوال الأعوام الأخيرة، تحققت نتائج إيجابية في مؤتمر المراجعة السادس للدول الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

وينبغي للأمم المتحدة أن تغتنم هذا الزخم الذي تحقق وأن تواصل البحث عن سبل ووسائل جديدة لتحقيق نزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة. وعلى الأمم المتحدة كذلك أن تشرع في تدابير لبناء الثقة من أجل تعزيز هذه العملية. وفي هذا الصدد، ينبغي إتاحة كل فرصة ممكنة لهيئة نزع السلاح والآليات الأخرى ذات الصلة المعنية بتزع السلاح، التي أنشأها الجمعية العامة، لتحقيق ولاياتها من خلال إظهار الدول الأعضاء الالتزام، والمرونة، والإرادة السياسية اللازمة.

ولذا، فإن غانا تغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد على تأييدها لاقتراح الأمين العام عقد مؤتمر دولي رئيسي بشأن التهديد النووي. وسنضطلع أيضا بدور نشط في العملية التحضيرية التي ستفضي إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكل جوانبه والذي يعقد في عام ٢٠٠١.

وتؤمن غانا بأن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز وصول السلم والأمن الدوليين ينبغي أن تقوم على أساس إطار قانوني دولي راسخ؛ ولذا كانت الحاجة إلى مواصلة دعم ذلك العمل المفيد الذي تضطلع به لجنة القانون

الدبلوماسية المعهودة لزم من شكّلته الحروب التنافسية والمزايا غير المتكافئة التي تتفوق بها البلدان الغنية والقوية على البلدان الفقيرة وغير الهامة من الناحية العسكرية. ويجب أن يحل التعاون الدولي من أجل التنمية محل الإجحاف والحرب.

إن تحويل سياق التعاون الدولي من أجل التنمية يعتمد على مستوى التزام الأفراد والجماعات في بلد كل منا بنفس القدر الذي يعتمد على ما نفعله بوصفنا قادة سياسيين وصانعي سياسة. وفي هذا الصدد، فإن إعادة تدعيم وتعزيز شبكة الروابط بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني ضرورة أساسية. وما لم تصور أعمالنا هذا الفهم الاستراتيجي لطبيعة صنع القرار في العالم اليوم، فمن غير المرجح أن نستفيد من أخطاء جهودنا الماضية.

وبالتالي، نحث الأمين العام على النظر في وسائل ضمان معايير عامة ومقبولة للمساءلة والشفافية، حتى في عمليات المنظمات غير الحكومية بالنسبة لمشاركتها في الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، علينا بذل مزيد من الجهود لبناء قدرات المنظمات غير الحكومية في البلدان النامية بحيث يمكن لمشاركة هذه المنظمات في الأمم المتحدة أن تصور تنوع المصالح عبر العالم.

وترحب غانا بإسهام المنظمات غير الحكومية في أعمال الأمم المتحدة وفرادى البلدان، إلا أنه عليها في نفس الوقت أن تحذر من إحلال الأصوات التي تسيطر عليها من الخارج المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص محل الصوت الحقيقي والديمقراطي للشعوب. فالمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وكلاء مهمون للغاية للتغيير في البلدان النامية. ولكن لا يجب أن يحلوا محل صوت الشعوب، إذا ما أريد للديمقراطية أن تحتفظ بمصداقيتها.

وفي عصر العولمة، وعصر ارتكاز مجتمعنا بشكل متزايد على المعرفة، نشعر أن على الأمم المتحدة مسؤولية

إسرائيل، بصفة خاصة، تعيد تجميع صفوفها، بينما الجليل الأصغر سنا في فلسطين سينفذ صبره على نحو متزايد. وينبغي ألا تكون هناك أي تضحيات تعظم على النجاح.

تولت الرئاسة نائب الرئيس السيدة بريزويلا دي أفيلا (السلفادور).

وفي هذا العهد الجديد، يجدر بنا أن نتحلى بالشجاعة لوقف الاتجاهات والحالات التي لم تعد مفيدة بعد لعملية العولمة. فرغم الاعتراف على نحو منتظم من جانب زعماء العالم وغيرهم من صنّاع السياسة ذوي التأثير بضرورة التخفيف من حدة الفقر، فإن من يحتلون وضعا يسمح لهم بذلك قد أخفقوا في تقديم ترتيبات ذات مصداقية لتخفيف الديون، وإمكانية الوصول إلى السوق والتمويل من أجل التنمية، مما يمكّن إلى حد كبير البلدان النامية من بناء نظم اقتصادية - اجتماعية صالحة يمكنها أن تغلب على التفتت والتهميش اللذين تعاني منهما نتيجة للعولمة. وعلى العكس من ذلك، فإنهم يستخدمون مواقفهم السياسية والاقتصادية المتفوقة لمحاولة السيطرة والتأثير على البلدان النامية، ولا سيما البلدان التي لا يؤيدون حكوماتها.

ويبدو لي أن المجتمع الدولي لم يترجم بعد التأكيد المحدود التقليدي على الحاجة إلى المساواة، والعدالة، والتضامن من أجل تحقيق التنمية الوطنية إلى أفعال دولية ملموسة. وفضلا عن ذلك، لن تتمكن الأمم المتحدة من تلقين أعضائها دروس المساواة والعدالة إلا عندما تمارس بنفسها هذه المعايير.

وفي نهاية الحرب الباردة، سمعت شعوب العالم كثيرا عن عوائد السلام. ولم يمض إلا عقد على الإعلان عن هذا المفهوم الجديد على الملأ حتى يتضح أن لا وجود له. ولكن هذا المفهوم يمكن أن يتحقق إذا أظهرت نبرة مفاوضاتنا إدراكا لإنسانيتنا المشتركة وأسمى قيمها بدلا من شؤون

ولن تكتمل تعليقاتنا في هذه المناسبة دون التطرق إلى المسألة الحيوية المتمثلة في تمكين المرأة وتحقيق التوازن بين الجنسين. ونود كذلك أن نعرب عن قلقنا إزاء استمرار التمييز ضد المرأة في معظم أنحاء العالم رغم التقدم المحرز منذ عقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة عام ١٩٩٥. إن التحديات التي يواجهها تحقيق توازن بين الجنسين يمكن القضاء عليها من خلال الالتزام من جديد بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ولهذا، نطالب جميع البلدان التي لم تصدق بعد على هذه الاتفاقية بأن تتخذ الخطوات اللازمة للقيام بذلك، ونحث على التنفيذ العاجل لأحكام الاتفاقية. ونحث كذلك من أدخلوا تحفظات تتناقض والغرض من الاتفاقية على إعادة النظر في موقفهم من أجل النهوض بقضية المرأة.

وتعزيز حقوق الطفل وحمايتها تشغلان وفد بلادي بنفس القدر. فهما السببان الرئيسيان لمشاركتنا حكومة كندا في استضافة حلقة عمل عن الأطفال في الصراعات المسلحة. ونتوقع أن تسعى الدول الأعضاء إلى التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل قبل انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة عام ٢٠٠١ التي ستستعرض تنفيذ الإعلان العالمي المعني ببقاء الطفل، وحمايته، وتنميته، وبرنامج العمل. ونأمل كذلك أن يجري التنفيذ الكامل للنتائج الإيجابية للمؤتمر الدولي المعني بالأطفال المتأثرين بالحرب، الذي عقد في وينيبغ، كندا، والذي ما لبث أن اختتم أعماله.

وأنتقل الآن إلى وباء فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، الذي أثر تأثيرا بالغا في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يقدر أنه قد أثر على معظم مكاسب التنمية الاجتماعية. وقد بينت الإحصاءات التي أعلنت أثناء مؤتمر الإيدز الدولي الثامن في جنوب أفريقيا أن ما يقرب من ثلث مجموع المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز تتراوح

رئيسية عن دعم جهود التنمية في البلدان النامية، وأن على المجتمع الدولي أن يوفر لها الموارد الضرورية لكي تضطلع بذلك. ولهذا نطالب الدول الأعضاء مرة أخرى بأن توفى بالتزاماتها المالية بموجب الميثاق بالكامل وفي موعدها.

والتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، مثل الفجوات المتزايدة في الدخل وفي التكنولوجيا بين الشمال والجنوب، والفقر، والحرمان، تشير إلى الحاجة إلى تعاون أوثق بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وسيكون من الواجب بذل جهد متضافر للتشجيع على إجراء حوار منظم بين المجموعتين لإيجاد حلول لهذه المشاكل.

ويجب أن تكون مهمة، بل التزام، شراكة الشمال والجنوب أن تكفل في الألفية الجديدة أن يرتكز الحكم، على الصعيدين الوطني والعالمي، على الاعتراف بأنه يجب ألا تفضي ثروة البعض إلى فقر البعض الآخر، وأنه يجب أن يتمكن كل فرد في العالم من الحصول على خدمات اجتماعية أساسية معينة، مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والغذاء، والمياه الصالحة للشرب، أيا كان مكان سكن هذا الفرد. وبالتالي، على البلدان الغنية أن تضطلع بدور أساسي وذلك بالاستمرار في فتح أسواقها، وتخفيف عبء الديون على نحو أكبر وأسرع، وتقديم قدر أكبر وأفضل تركيزا من المساعدات الإنمائية، مما يمكن البلدان الأفقر من الاحتفاظ بمستوى معقول من التنمية.

إن غانا كون اقتصادها من الاقتصادات النامية من المناسب لها أن تكون من بين أقل البلدان نموا، ومعظمها في أفريقيا. وفي هذا الصدد، نؤيد تأييدا تاما الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن أقل البلدان نموا. ونتوقع أن نتوصل إلى توافق في الآراء حول إمكانية وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو.

لتحرير شعوبنا من الخوف والعوز والاستثناء، حيث آمنت بنا ومنحتنا ثقته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لمعالي السيد ألكسندر ديميتروف، وزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

السيد ديميتروف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية، أن أهنئ السيد هولكري على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين. وفي الوقت نفسه، أعرب عن تقديرنا للسيد ثيو بن غوريراب رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، للنتائج التي تحققت خلال فترة رئاسته.

وفي هذه المناسبة، أعرب أيضا عن امتناننا للسيد كوفي عنان الأمين العام وعلى قيادته الكفؤة للمنظمة. وجمهورية مقدونيا سوف تواصل المساهمة بنشاط في تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

وأرحب أيضا بقبول توفالو في عضوية الأمم المتحدة، وأتمنى لها النجاح في مساهمتها في أنشطة الأمم المتحدة ونعرب عن رغبتنا في إنشاء علاقات دبلوماسية معها. وفي الوقت نفسه، تعبر جمهورية مقدونيا عن استعدادها ودعوتها في التعجيل بعملية إنشاء العلاقات الدبلوماسية مع جميع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة والتي لم نقم علاقات دبلوماسية معها بعد.

في المنطقة التي تقع فيها جمهورية مقدونيا، تحسن الوضع إلى حد ما بعد الأزمة الإنسانية الكبيرة التي وقعت في كوسوفو. أما النتائج الخطيرة للأزمة، والتي شكلت تهديدا خطيرا لاستقرار وأمن منطقة البلقان وعلى نحو أوسع نطاقا في أوروبا، فلم يتم التغلب عليها تماما.

لقد دأبت جمهورية مقدونيا على القيام بدور حيوي من أجل السلام والاستقرار في منطقة جنوب شرق أوروبا

أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة. وكل دقيقة يصاب ستة أفراد ممن يقل عمرهم عن ٢٥ سنة بالفيروس، ومن الأرجح أن تزيد إصابة الفتيات بالفيروس بنسبة ٥٠ في المائة عن إصابة الفتيان. وبناء على هذه البيانات، أكدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أنه لكي نقضي على هذا المرض، ينبغي للحكومات أن تلتزم "بإجراء أكبر قدر من تعبئة الموارد في تاريخها"، وأن تنظم نفسها كما لو كانت تحارب "حربا كاملة من حروب التحرير"، يوضع فيها الشباب في المقدمة.

ولا بد لهذه الحالة الصارخة أن تهمز ضمير المجتمع الدولي بأسره كي يقدم دعما كاملا للجهود المبذولة لمكافحة انتشار المرض وتضييق انتشاره إلى أدنى حد ممكن. وتؤيد غانا اقتراح الأمين العام من أجل اعتماد الفترة بين ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ بوصفها الموعد النهائي بحيث يتم خلالهما تخفيض معدل إصابة الشبان، وذلك بأن يكفل الشركاء في البلدان المتقدمة النمو وصناعاتهم الصيدلانية التوفير اليسير للقاحات رخيصة. وبغية تحقيق هذا الهدف، يتعين علينا أيضا أن نستثمر في مجالات التعليم والدعاية وإجراء مناقشات مفتوحة وتقديم النصح الأخلاقي لشباننا، بصفة خاصة. ويتعين عليهم أن يفهموا أن من الممكن بالفعل تجنب المرض وذلك بممارسة الرعاية، لأن هذا المرض المميت ينتقل بعدد محدود جدا من الطرق. وناشد شركاءنا في البلدان المتقدمة النمو أن يتعاونوا معنا بالكامل.

وأخيرا، ليس ثمة شك في أن الأمم المتحدة لا تزال الأداة الوحيدة من أجل مواجهة تحديات هذه الألفية. بيد أنها لن تتجاوز تلك التحديات إلا باستدامة مساعيها الحسنة ومصداقيتها التي تتمتع بها بين الدول الأعضاء، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالإسراع في إضفاء الطابع الديمقراطي على المنظمة. وعسى أن تحفزنا جميعا الرؤيا الجديدة التي وضعها قادتنا للمنظمة في هذا القرن على اتخاذ إجراءات ملموسة

وخارجها، وسوف تواصل القيام بذلك الدور في المستقبل. لقد كانت الأخطار التي أحاطت بجمهورية مقدونيا هائلة. وبذلت الحكومة المقدونية قصارى جهدها كما بذل المواطنون المقدونيون قصارى جهدهم للتصدي للمشاكل.

ولكن كما كان عليه الحال في الأزمات السابقة التي وقعت في منطقة البلقان وأثناء الصراع في كوسوفو في السنة الماضية أيضا، فإن جمهورية مقدونيا بوصفها أحد البلدان التي تأثرت بصورة مباشرة وتحملت عبء الأضرار، أظهرت وأكدت التزامها الطويل الأجل بالعمل بصفقتها عاملا من أجل السلام والاستقرار في المنطقة. ودأبت الحكومة، حتى في ظل تلك الأوضاع، في سياساتها الرامية إلى المحافظة على استقرار الدولة المقدونية وفي الوقت نفسه أكدت من جديد قدرتها على مجابهة جميع التحديات والأخطار التي تواجهها، وبخاصة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

وثمة أولوية من الأولويات الرئيسية للسياسة الخارجية التي تتبعها جمهورية مقدونيا، وهي زيادة تحسين علاقات حسن الجوار مع جميع جيرانها. لقد تأكد هذا الالتزام من خلال عدد من المبادرات التي اتخذناها، والتي أسفرت عن زيادة تعزيز العلاقات وتطويرها في تعاون ثنائي وتعاون مكثف ضمن إطار عدد من المبادرات الإقليمية. وبلدي على علم بأنه لا يمكن ضمان الاستقرار والرخاء، على الأجلين المتوسط والطويل، إلا إذا ساد الاستقرار سائر أنحاء جنوب شرق أوروبا، وأقيمت اتصالات متبادلة مكثفة وتعاون جيد فيما بين الجيران في جميع دول المنطقة.

لقد تمكن بلدي، مع جميع جيرانه تقريبا - اليونان وألبانيا وبلغاريا، وليس جمهورية يوغسلافيا الاتحادية، التي لا تزال تتفاوض معها بشأن ترسيم حدودنا المشتركة، من إقامة علاقات ممتازة وتطوير التعاون في العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك. وقمنا على نحو جيد بتحسين العلاقات مع جاراتنا الجنوبيتين اليونان. وواصلنا إجراء

محدثات بشأن الخلاف على اسم بلدي، تحت رعاية الأمين العام، وعبرنا عن إرادتنا واهتمامنا بحسم هذه المسألة في أسرع وقت ممكن، مع مراعاة حقيقة البلد وكرامتها وكرامة جميع مواطنيها.

وبالرغم من التوقعات الكبيرة والدعم الأولي، لم يكفل للمشروع الذي يتوقع إلى حد كبير أن يسهم في تحقيق الاستقرار الدائم في ميثاق الاستقرار تنفيذ العدد الأكبر من الأفكار والخطط التي قدمت وقبلت. والميثاق، وهو مثال هام للمشاركة وأداء عدد كبير من المنظمات الدولية والدول بصورة مشتركة يرمي إلى الإسراع بإنعاش بلدان جنوب شرق أوروبا وإدماجها في الهياكل الأوروبية. وأنا أناشد جميع المشاركين الضالعين في هذه العملية، لا سيما المانحين والمجتمع الدولي على النطاق الأوسع، أن يبذلوا قصارى جهدهم للإسراع بتنفيذه وذلك بالتعجيل بالتنفيذ التام لتلك المشاريع. من شأن ذلك أن يوفر الرخاء الاقتصادي لبلدان جنوب شرق أوروبا ويعزز العمليات الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وتحقيق الاستقرار في المنطقة. ويشكل تنفيذ الميثاق عملية ترقية طبيعية لأنشطتنا في سياق المبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز علاقات حسن الجوار وإمكانية تحقيق أولويات السياسة الخارجية لبلدي، ألا وهي الاندماج التام في الهياكل الأوروبية والهياكل الأوروبية - الأطلسية.

وإضافة إلى أنشطة السياسة الخارجية لحكومة جمهورية مقدونيا تلتزم الحكومة بالكامل بتنفيذ الإصلاحات الجوهرية استنادا إلى المعايير الأوروبية السياسية والاقتصادية والديمقراطية مع احترام حقوق الإنسان إلى أقصى حد ممكن، بما في ذلك حقوق الأقليات، وتواصل حكومة بلدي العمل من أجل تحسين العلاقات بين الأعراق. ولقد اعتمد مؤخرا قانون للتعليم العالي يمهّد الطريق من أجل التعليم العالي الخاص بلغات الأقليات. ولذلك، ونتيجة لالتزامنا، اتخذت خطوات ملموسة وتحققت إنجازات، وبنهاية هذه السنة

الرئاسية والبرلمانية القادمة، وأكدنا دعمنا للقوى الديمقراطية في ذلك البلد وللجهود التي تبذلها من أجل بدء العملية الديمقراطية.

ومن شأن كل هذا أن يسهم في إدماج ذلك البلد في المجتمع الدولي وفي مشاركته في عمل المنظمات الدولية باتباع الطريق الذي سلكته كل الدول الأخرى التي خلفت يوغوسلافيا السابقة. وعلاوة على ذلك، فإن حل قضية خلافة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة على أساس المساواة بين كل الدول الخلف - على النحو الذي أقرته قرارات الاتحاد الأوروبي/مؤتمر الأمم المتحدة الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة وكذلك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة - هذا الحل هو شرط أساسي لازم لتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة.

وبخصوص قضية الخلافة أيضا، أود أن أوضح أن الدول الخلف الأربع أكدت مجددا مرة أخرى خلال قمة الألفية وجمعية الألفية موقفها المشترك، ورأت أن تعمل بكثافة أكبر من أجل تسوية هذه القضية.

وفضلا عن ذلك، أود أن أعرب عن دعمنا لعمليتي تحقيق الاستقرار والإصلاح الجاريتين في الجبل الأسود وللجهود التي تقوم بها الحكومة المنتخبة ديمقراطيا هناك لمواصلة السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والديمقراطية. كما أننا ندعم زيادة مشاركة تلك الحكومة في عمل الهيئات والمنظمات الدولية وفي عمليات التعاون الإقليمي الأخرى.

ويتمثل موقف بلدي الثابت - الذي أعلن بوضوح قبل اندلاع أزمة كوسوفو واتخاذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) - في دعم الحل السلمي والسياسي لأزمة كوسوفو من خلال منحها حكما ذاتيا وافرا في إطار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، واحترام حقوق الإنسان لجميع السكان الذين يعيشون في كوسوفو، واحترام حرمة

سيصبح بلدي أول بلد في المنطقة يبرم اتفاقا للاستقرار والارتباط مع الاتحاد الأوروبي.

إن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل استقرار المنطقة والتي تساهم فيها جمهورية مقدونيا مساهمة كبيرة بدأت تؤتي ثمارها. وعلى الرغم من العوامل التي تحد من القدرة على العمل، فإنه لا بد من أن تؤخذ في الاعتبار الحقيقة التي مفادها أن خطورة وتعقد الحالة في كوسوفو وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ككل يعينان أن نتائج هذه الحالة لا يمكن تخفيف آثارها بالسرعة التي نرغب فيها جميعا، ولا سيما بلدان المنطقة.

وفيما يتعلق بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، نحن نرى أن نشر الديمقراطية فيها يشكل أحد العوامل الأساسية لتحقيق الاستقرار الشامل للحالة في هذه المنطقة. وينبغي أن توجه جهودنا المشتركة صوب دعم القوى الديمقراطية في ذلك البلد وصوب اتخاذ إجراءات مشتركة لبدء عملية الديمقراطية التي يتبعها توفير الفرص اللازمة لتحقيق الرخاء الاقتصادي. ومن المهم أن نعيد تقييم الآثار الشاملة للجزءات التي ينبغي ألا توجه إلى المواطنين. ويحدونا الأمل في أن تكون الانتخابات التي ستجرى قريبا في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية نزيهة وديمقراطية وأن تتم وفقا للمعايير الأوروبية التي تطبقها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتكون خطوة صوب نشر الديمقراطية في ذلك البلد.

وفيما يتعلق بالحالة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أود بوصفي رئيسا لعملية التعاون في جنوب شرقي أوروبا أن أحيط الجمعية العامة علما بالإعلان المشترك الذي اعتمده مؤخرا وزراء الخارجية للدول المشاركة في تلك العملية هنا في نيويورك. وفي ذلك الإعلان أعربنا، نحن وزراء الخارجية، عن قلقنا إزاء التطورات الأخيرة في الحالة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فيما يتعلق بالانتخابات

وتمثل جمعية الألفية المعقودة هذا العام فرصة حقيقية لتحليل عمل منظماتنا ولتقييم فعاليتها في حسم القضايا ذات الاهتمام الدولي. ونحن نأمل جميعاً في أن يتم التشديد على التوجيهات بالنسبة لعملية التطوير في المستقبل بهدف زيادة تعزيز النتائج المحرزة والممارسات المتبعة.

ومن الخصائص الأساسية التي تميز عالمنا المعاصر أنه حقق الآن أكثر من أي وقت مضى قدر كبير من التكافل وهذا يمثل تحدياً جديداً، كما يمثل في نفس الوقت صفة مميزة جديدة للعلاقات الدولية. وعلاوة على ذلك، نجد أنه في الوقت الذي يتحدث فيها الجميع عن الأهمية الكبيرة لطابع تعددية الأطراف للساحة الدولية المتزايدة الأهمية وعن العولمة، تجري إثارة مسألة مشاركة جميع الأطراف الفاعلة في العالم على قدم المساواة. وهذا يعني أن نقطة الخلاف تتعلق بالتمثيل الرسمي لأصوات كل الشعوب. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تأييدنا للجهود التي تبذلها جمهورية الصين في تايوان من أجل أن تصبح مدمجة في المجتمع الدولي، آخذين في الاعتبار مصالح ذلك البلد، وإسهامه الكبير في التعاون الدولي والتضامن الذي يبديه. ومن مصلحة منظماتنا أن يشارك شعب جمهورية الصين البالغ عدده ٢٣ مليوناً في أنشطتها.

ويجري الإحساس على الصعيد العالمي بالآثار السلبية للأزمات والمخاطر التي تهدد السلام والأمن والتنمية الاقتصادية وتلوث البيئة. ووفقاً للوضع الجديد في العلاقات الدولية وفي الاحتياجات والرؤى الحالية، يوجد طلب واضح لتعزيز دور الأمم المتحدة. فمنظمتنا لا يمكنها الاضطلاع بنجاح بالأنشطة الموكلة إليها إلا إذا ساهمت الدول الأعضاء بشكل كامل في تحقيق هذه الغاية.

وبغية تمكين المنظمة من الاضطلاع بدور ناجح في القرن الحادي والعشرين يكون من الضروري إجراء الإصلاح المناسب لها. ونحن نرحب بالجهود التي بذلها الأمين

الحدود الحالية، وأخيراً إعادة الإعمار الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة ككل.

ونحن نؤيد الأنشطة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو. كما أننا مقتنعون بالحاجة إلى بناء مؤسسات ديمقراطية ومجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو، وإلى إيجاد نموذج لمجتمع مدني يقضي على أي اتجاه لإقامة مناطق جرى تطهيرها عرقياً. وتكتسي الانتخابات المحلية في كوسوفو أهمية فائقة بالنسبة لمستقبلها.

وتشعر جمهورية مقدونيا بقلق إزاء ما أذيع من أنباء عن وقوع أعمال عنف وعن تزايد عدد الحوادث والتوترات العرقية في كوسوفو. ونرى أنه ينبغي لقوة كوسوفو أن تعزز أنشطتها في مراقبة الحدود بهدف منع انتشار العنف إلى البلدان المجاورة بما في ذلك بلدي. وأنا أؤكد ذلك لأنه وقعت عدة حوادث خطيرة عند الحدود مع جمهورية مقدونيا.

وإذ نأمل في أن تكون التطورات الأخيرة في كوسوفو هي آخر تحدٍ خطير يواجهه منطقة البلقان، فإنه سيتعين علينا أن ندافع معاً بنجاح أكبر عن المبادئ والقيم الديمقراطية، وأن نضع استراتيجيات وقائية طويلة الأجل. فالاستقرار الإقليمي لا يمكن أن يتوافر إلا من خلال الرخاء الاقتصادي والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات القومية، وكذلك من خلال التعاون المكثف على الصعيدين الإقليمي والشئائي. ومع ذلك، يظل أهم ضمان لأمن المنطقة ولتحويلها إلى إقليم ينعم بالديمقراطية والتنمية والاستقرار والتعاون يتمثل في تحقيق الاندماج المبكر لبلدان المنطقة في كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي وفي حصول هذه البلدان على العضوية الكاملة في كل منهما.

العامه أنه يجري إنشاء مركز دولي لمنع الصراعات وحلها في جمهورية مقدونيا.

ومما له أهمية كبيرة لضمان الاستقرار والأمن، في رأينا، الرقابة على الأسلحة الصغيرة والخفيفة، التي تشكل خطرا كبيرا على السلم في مناطق كثيرة من العالم. وفي هذا الصدد، يمكن أن يكون للأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمات إقليمية أخرى، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، تأثير جاد في منع انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

ونحث المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير شديدة في الجهود التي يبذلها من أجل وقف الاتجار بالأسلحة، وخاصة الأسلحة الصغيرة والخفيفة. ونأمل أن يساهم المؤتمر الدولي المقرر عقده في العام القادم بشأن هذه المسألة، بتدابير أكفأ، في هذا الصدد.

ومن أسباب اندلاع عدد كبير من الصراعات المحلية على الصعيد العالمي، العوامل الاقتصادية والاجتماعية. فالعولمة تنطوي على عدة آثار سلبية بالنسبة للبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والأقل نمواً، إلى جانب ما لها من آثار إيجابية. ويلزم توفير موارد مالية من أجل التنمية؛ فالأمم المتحدة لا تستطيع توفير تلك الموارد، من الناحية الواقعية. ونؤيد النداء الموجه بتقديم المساهمات الطوعية اللازمة من الدول الأعضاء. وكذلك فكرة إشراك جهات أخرى، مثل المؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص والهيئات الأخرى. ونرحب، في هذا الصدد، بالمؤتمر الدولي الذي سيعقد في العام القادم بشأن تمويل التنمية. وأؤكد أن إلغاء ديون البلدان المتأثرة بعوامل خارجية موضوعية، أو جزء من هذه الديون، من شأنه أن يكون له أثر إيجابي للغاية. ومن شأنه أن يساعد أيضاً على التخفيف من الفقر العالمي والبطالة، ويساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للبلدان المدينة.

العام حتى الآن لتحقيق هذا الغرض، ونود أن نحثه في الوقت نفسه ونحث الدول الأعضاء على مواصلة العمل في هذا السبيل. وعلاوة على ذلك، أود أن أشدد على أن إصلاح الأمم المتحدة لن يكون ناجحاً إلا إذا اتبع إصلاح مجلس الأمن بتعزيز دور الجمعية العامة. ونرى أنه من الضروري زيادة عدد الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن على أساس الواقع الجديد في العلاقات الدولية. وينبغي أن يأتي الأعضاء الجدد من كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

ما الذي يجب عمله لتمكين الأمم المتحدة من أن تتصدى بشكل مناسب لتحديات هذا القرن؟ لقد قدمت قمة الألفية جزءاً من الإجابة على هذا السؤال. فقد أنشأ الإعلان الذي اعتمده قمة الألفية التزامات بالنسبة لجميع الدول الأعضاء تتقيد بها في مساعيها في المستقبل. ونحن نشاطر الرأي القائل بأنه على الرغم من أن الإعلان وثيقة سياسية، فإنه يشكل قبل كل شيء خطة عمل لمنظمتنا للفترة المقبلة. وإذ أشدد على أهمية هذه الوثيقة. فإنني أود أن أحث الجمعية العامة على أن تبدأ تنفيذها. وستساهم جمهورية مقدونيا بنشاط في هذه الجهود.

وستواصل جمهورية مقدونيا المساهمة في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وأؤكد أن جزءاً من مساهمتنا في تحقيق المسائل سيوضّح في إطار البنود الثلاثة من جدول الأعمال، كمتابعة للقرارات المقدمة من جمهورية مقدونيا.

إن حفظ السلم والأمن الدوليين في جميع أنحاء العالم سيظل الأولوية بالنسبة لمنظمتنا في القرن الحادي والعشرين. وكما ذكر الأمين العام في تقريره، سيواجه العالم، ومنظمتنا، بصورة خاصة، ضرورة المشاركة، بشكل كامل، في منع الصراعات وحل الصراعات وتنمية الدول المتضررة. ولذلك، يجب أن تكون الوقاية أداة أساسية لمنظمتنا. وفيما يتصل بمساهمتنا في أنشطة الوقاية وسياساتها، أود إبلاغ الجمعية

ونتوقع أن تساهم جمعية الألفية المعقودة هذا العام في تحقيق هذه الغاية. وأؤكد للجمعية العامة أن مقدونيا ستساهم في نجاح تحقيقها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالأسبانية): قبل دعوة المتكلم التالي، وزير خارجية استراليا، أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى النداء الموجه فيما يتصل بالالتزام بالهدنة الأولمبية خلال ألعاب الدورة الأولمبية السابعة والعشرين المعقودة في سيدني، استراليا، في الفترة من ١٥ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر. وقد وجه النداء يوم ٥ أيلول/سبتمبر، رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، السيد ثيو بن غوريراب، عند اختتام تلك الدورة.

أدعو الآن سعادة الأونرابل الكساندر داونو، وزير الشؤون الخارجية في استراليا.

السيد داونو (استراليا) (تكلم بالانكليزية): أضرم صوتي إلى صوت زملائي في تهنئة الرئيس على انتخابه رئيسا للجمعية العامة، في دورتها الخامسة والخمسين، وفي تهنتك سيدتي نائبة الرئيس، على انتخابك لهذا المنصب.

ويسعدني أيضا أن أرحب بتوفالو، بوصفها العضو ١٨٩ في الأمم المتحدة. فاستراليا لها علاقات قديمة وودية للغاية مع توفالو، وعملنا معا بشكل وثيق في محفل جنوبي المحيط الهادئ والكمونولث. ويسعدنا أن تكون توفالو عضوا في الأمم المتحدة، في الوقت الحالي، وتنتقل إلى فرص جديدة للعمل معا من أجل هدي الأمم المتحدة المشتركين، هدي السلم والتنمية.

إننا نجتمع اليوم، عقب اجتماع أكبر عدد من رؤساء الدول والحكومات في التاريخ من أجل مؤتمر قمة الألفية. فبينما تطرق مؤتمر القمة لعدد من المشاكل التي تواجه العالم في مطلع القرن الجديد، كان الموضوع المشترك في عدد كبير من الكلمات ضرورة إصلاح الأمم المتحدة من

إن الجمعية العامة هي المكان المناسب لتقييم الإنجازات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحياته وحمايتها. فقد حدث تطور عظيم في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان، خلال السنوات الخمسين الماضية. ونستطيع اليوم أن نذكر بفخر أن الأمم المتحدة، باعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وصكوك أخرى، قد نجحت في تأكيد توافق الآراء الدولي الذي مؤداه أن تكون كرامة الإنسان المعيار الأساسي لجميع الشعوب والأمم، وهدفها الرئيسي.

لقد احتفلنا في العام الماضي بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، وسيعقد مؤتمر قمة عالمي بشأن هذه المسألة في العام القادم. وأغتتم هذه الفرصة لأعلن أن جمهورية مقدونيا تعتزم التوقيع، في المستقبل القريب، على البروتوكولين الإضافيين للاتفاقية، الأول عن إشراك الأطفال في الصراع المسلح والثاني عن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدامهم في إنتاج المواد الإباحية.

وقبل أن أختتم، أود أن أخص بالذكر بعض القضايا التي توليها حكومتي أهمية حاسمة: أولا، الحالة في أفريقيا، من الناحيتين السياسية والاقتصادية. وثانيا، عملية السلام في الشرق الأوسط. وثالثا، الحالة المالية لمنظمتنا - يجب على جميع الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها؛ وختاما، عمليات حفظ السلام، التي تساهم في تأكيد مكانة المنظمة على نطاق عالمي. فهذا هو الوقت المناسب لإعادة هيكلة تلك العمليات وتعزيزها على أساس التقرير (A/55/305) الذي أعده فريق الإبراهيمي.

فهناك تحديات عديدة تنتظرنا في القرن الحادي والعشرين. وواجبنا يتمثل في جعل العالم مكانا أفضل وأسعد للحياة. وللأمم المتحدة مكان ودور بالغ الأهمية في تحقيق هذا الهدف. إن أهمية منظمتنا العالمية ووجودها يعتمدان على مهارتها في التكيف مع الحالات الحقيقية والتحديات المقبلة.

إن إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه مدفوعان بجميتين أساسيتين متشابكتين، وهما الحاجة إلى استعادة الطابع التمثيلي للمجلس بإعادة تشكيل تكوينه ليعبر عن حجم وتنوع عضوية الأمم المتحدة الحالية، والحاجة إلى تعزيز مصداقية المجلس وسلطته وشرعيته.

ومنذ زمن بعيد، كانت وجهة نظر حكومة استراليا هي أن زيادة عدد الأعضاء من فئتي العضوية ضرورية لإعادة التوازن والإنصاف إلى تكوين المجلس. وينبغي أن تعطى مقاعد دائمة جديدة لمناطق العالم النامي الإقليمية الضعيفة التمثيل. وتخصص مقاعد دائمة جديدة أيضا للدول الكبرى الصناعية الرئيسية الأقدر على الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين. ومما له أهمية مماثلة أن تتاح لأعضاء الأمم المتحدة الآخرين الفرصة للإسهام مباشرة في أعمال المجلس عن طريق المشاركة الدورية بوصفهم أعضاء منتخبين. ومن شأن زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين أن تعزز الطابع التمثيلي للمجلس، مما يمكنه من العمل بصورة حقيقية بالنيابة عن مجموع أعضاء الأمم المتحدة.

وقد أعربت استراليا منذ وقت بعيد عن مخاوفها إزاء حق النقض وما برحت تدعو إلى فرض قيود على استعماله. وبطبيعة الحال، ينبغي أن يخضع جميع الأعضاء الدائمين في المجلس، سواء القدامى أم الجدد، للمساءلة عن أداؤهم، ولتحقيق هذا الغرض ينبغي استعراض أي ترتيبات جديدة للمجلس بعد ١٠ سنوات أو ١٥ سنة.

ومما يؤسف له أن المناقشة المتعلقة بإصلاح المجلس فشلت في التوصل إلى اتفاق حول مجموعة من الإصلاحات في الأعوام الستة منذ إنشاء الفريق العامل مفتوح باب العضوية. وهذا الجمود مثير للإحباط، وآمل أن تعطي هذه الدورة زحما جديدا لجهود الإصلاح. والواضح من البيانات التي أدلى بها في قمة الألفية، وأثناء هذه المناقشة العامة، أن

أجل مواجهة تحديات العصر: تحديات تأمين السلام، ومكافحة الفقر، وتمكين الشعوب المقهورة وتحريرها. وأود الإجابة على نداءات الإصلاح المذكورة، في ملاحظاتي أمام الجمعية اليوم.

فبدون الالتزام المستمر بالإصلاح، لا تستطيع الأمم المتحدة - مثل أي منظمة - أن تتوقع مواكبة التغيرات السريعة الحاصلة في البيئة الدولية المعاصرة. وبدون التغير والتكيف، ستذبل المنظمة وتتحول عنها أمم العالم لصالح مؤسسات وآليات تناسب احتياجاتها بدرجة أكبر.

وترى استراليا أن المهمة الأساسية العليا للمنظمة - والسبب الأول لإنشائها في نهاية الحرب العالمية الثانية - هي حفظ السلم والأمن الدوليين. وفي السنوات الأخيرة، شاهدنا أداء الأمم المتحدة على نهائي الطيف، من حيث الصلاحية والفاعلية: فقد كان الأداء عند نقطة منخفضة في معالجة المشاكل في كوسوفو ورواندا، وكان عند نقطة مرتفعة في حل الصراع في تيمور الشرقية.

إني أؤيد بشدة قيام الأمم المتحدة بدور نشط في إعادة إقرار السلم والأمن الدوليين وصورهما، لا سيما في الحالات التي تنذر بحدوث كارثة إنسانية وشيكة. فاتخاذ الأمم المتحدة للإجراء المناسب في هذه الحالات هو أفضل دليل على استمرار صلاحية المنظمة بالنسبة للجمهور الدولي الذي يشك في ذلك أحيانا كثيرة.

وأود اليوم أن أركز الاهتمام على أربعة جوانب للإصلاح داخل منظومة الأمم المتحدة هي إصلاح مجلس الأمن؛ وإعادة تشكيل المجموعات الانتخابية؛ وإصلاح عمليات حفظ السلام؛ وإصلاح نظام لجنة معاهدة حقوق الإنسان. وفي رأينا أنه يتعين إحراز تقدم في كل مجال من هذه المجالات لتمكين الأمم المتحدة من تحقيق النتائج وضمن أهميتها وفعاليتها.

تكتنف تغيير الأمر الواقع، فإن التغييرات العالمية المثيرة التي حدثت منذ دخل النظام الحالي حيز التنفيذ قد أوجدت أشكالا من الخروج عن المألوف من الناحية التاريخية يستصرخ من أجل العلاج. وتتطلع استراليا للعمل مع الآخرين لتحقيق ذلك الهدف.

وقد انتهينا مؤخرا من استعراض نظام لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بهدف تحسين فعاليته، وذلك كجزء من التزام الحكومة الاسترالية بوجود أمم متحدة قوية وهامة. وقد انطلق الاستعراض من التزام حكومتنا بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على المستوى الدولي، والإيمان القوي بأن على الأمم المتحدة أداء دور محوري.

ولدى استراليا سجل لحقوق الإنسان يدعو إلى الفخر، ونحن نأخذ حقوقنا والتزاماتنا الدولية مأخذ الجسد. ونحن أطراف في العهدين الدوليين لحقوق الإنسان، وفي الاتفاقيات الأربع لحقوق الإنسان. وتحظى حقوق الإنسان داخل استراليا، التي لديها مجتمع مدني قوي، بالحماية من خلال طائفة من الآليات المدنية والسياسية الأساسية، بما في ذلك من تقاليد ديمقراطية قوية، ودستورنا، ونظام قضائي مستقل، وصحافة حرة، وطائفة عريضة من التشريعات المناهضة للتمييز. واستراليا نصير قوي، على المستوى الدولي، لتطبيق المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان عالميا وهي ملتزمة بمواصلة تأييد الحماية الدولية لحقوق الإنسان.

ويقلقنا أن اللجان التي أنشئت لرصد الامتثال الدولي لمعاهدات حقوق الإنسان قد بدأت تفقد المصدقية والفعالية بسبب الطريقة التي تعمل بها. ومن المهم أيضا أن يعمل نظام الحماية الدولي بكفاءة وفعالية حتى يتسنى للبلدان الديمقراطية قبل استراليا، التي تتمتع بسجل يدعو إلى الفخر في مجال تقديم المساعدة الإنسانية السخية، الاستمرار في الثقة

هناك تأييدا قويا للإصلاح. وهناك حاجة إلى الالتزام المتجدد والمرونة من جانب جميع الأطراف.

ويغيب إلى حد كبير عنصر أساسي في المناقشة الأخيرة بشأن إصلاح الأمم المتحدة. وأنا أشير إلى المجموعات الانتخابية في الأمم المتحدة. لقد أنشئت المجموعات الانتخابية لضمان إيجاد تمثيل عادل ومنصف في هيئات الأمم المتحدة، حتي يتمكن جميع الأعضاء الذين يودون أن يسهموا في صنع قرارات الأمم المتحدة من أن يجدوا الفرصة للقيام بذلك. والآن وقد مضت ثلاثة عقود على إضفاء الصفة الرسمية على المجموعات الحالية، فقد آن الأوان لأن نركز على مدى ملاءمتها للحقائق الجغرافية السياسية الراهنة والمقبلة.

ويعبر نظام المجموعات الراهن عن الجغرافيا السياسية لفترة الستينات. ومنذ ذلك الوقت انضمت أكثر من ستين دولة إلى الأمم المتحدة، مما أدى إلى وجود تباين صارخ بين حجم المجموعات وعدم كفاية مستوى التمثيل بالنسبة لبعض المناطق دون الإقليمية. وعلاوة على ذلك، فإن الأساس المنطقي الأصلي لتشكيل المجموعات الانتخابية قد تآكل، مما خلق عدم الانسجام في طريقة تنظيم كثير من الدول الأعضاء لنفسها سياسيا وانتخابيا.

وكانت إعادة التخطيط للمجموعات التي أنشئت عام ١٩٦٣ عملية طويلة وصعبة، أملتها تغييرات هامة حدثت في منظومة الأمم المتحدة بعد دخول كثير من الدول الحديثة العهد بالاستقلال من أفريقيا وآسيا. وإني أسلم بأن إعادة تشكيل المجموعات ليس مسألة سهلة، وأوافق على أن إجراء التغيير الآن ينطوي على تعقيد مماثل. ولهذا السبب نفسه علينا ألا نتأخر أكثر من ذلك في البدء في إجراء مناقشة جادة حول هذه المسائل. وبينما توجد تشكيلات كثيرة ممكنة للتجمعات الانتخابية المنقحة، وحساسيات كثيرة

إلا أن استراليا لا تحتكر الأفكار الجيدة، ونحن نريد أن نعمل على نحو وثيق مع المسؤولين في الأمم المتحدة ومع الدول التي تشاركنا أفكارنا لكي نجعل نظام لجان المعاهدات يعمل على نحو أكفأ لصالح الدول الأعضاء ولحماية حقوق الإنسان.

ولذلك سنجري مناقشات على نطاق واسع مع آخرين لإعداد مقترحات محددة للإصلاح. وسنطرح هذه المسائل في الجمعية العامة، وفي لجنة حقوق الإنسان وفي الاجتماعات الأخرى المناسبة. ونحن نرى أيضا أن الاجتماعات العادية للدول الأطراف في معاهدات حقوق الإنسان الست ينبغي أن تناقش المسائل المتعلقة بالإصلاح وتوفير التوجيه لكل لجنة من اللجان بشأن أساليب عملها.

وتود استراليا تنظيم فعالية هيئات المعاهدات، ولن نتصل من مسؤولياتنا، وإنما سنضغط لتحقيق الإصلاحات اللازمة حتى يعمل النظام بشكل جيد ويحقق أهدافه. وإذا لم يتحقق الإصلاح، فسيلقى نظام اللجان الإهمال على نحو متزايد ويصبح لا لزوم له. وسيشكل ذلك نكسة لقضية حقوق الإنسان.

وأنتقل الآن إلى موضوع حفظ السلام وصون الأمن الدوليين. إن لدى استراليا تقليدا قديما ومشرفا بوصفها مشاركة في عمليات حفظ السلام، وأحدثها تيمور الشرقية. وفي اعتقادي أن قوة التزامنا تتجلى في تعيين الأمين العام مؤخرا للواء تيم فورد مستشارا عسكريا له. وقد بينت تجربة التسعينات أن قدرة الأمم المتحدة على تلبية طائفة معقدة من طلبات حفظ السلام متزايدة العدد ومنتسعة النطاق، تتعرض للإجهاد.

وشهد العقد بعض أوجه النجاح الهامة في عمليات حفظ السلام خاصة في تيمور الشرقية ولكنه شهد أيضا بعض العمليات الصغيرة التي، بكل صراحة، لم تكن متوقعة.

بدواؤها الانتخابية المحلية وتقديم الدعم لهذه الحماية الإنسانية.

وقد كشف الاستعراض الذي أجرته استراليا أن تلك اللجان بحاجة إلى اعتماد نهج أكثر اتساقا مع دورها وأن تتفهم المخاطر الكامنة في الاكتفاء بأن تقبل دون تحليل المسائل المحالة إليها من المنظمات غير الحكومية. ومن المهم منح الاعتراف الواجب لدور وآراء الحكومات المنتخبة ديمقراطيا التي تقوم بالتزاماتها بموجب المعاهدة بجدية كما تقوم بالإبلاغ. وتحتاج اللجان لأن تكون أكثر توازنا وأن تتوخى النظرة الاستراتيجية بشأن استهداف المنتهكين الأساسيين لحقوق الإنسان، وتحاشي تركيز نقدها دون وجه حق على بلدان لها سجل طيب في مجال حقوق الإنسان.

وطوال عدة سنوات أخذت استراليا تدعو مع عدد من البلدان الأخرى، منها كندا ونيوزيلندا والنرويج، إلى إصلاح لجان المعاهدات. ومنذ عهد قريب استضافت البعثة الاسترالية لدى الأمم المتحدة في جنيف اجتماعا يضم ما يقرب من ٢٠ بلدا لمناقشة إصلاح لجان المعاهدات. وقد اعترفت الأمم المتحدة نفسها أيضا بالحاجة إلى إصلاح نظام لجان المعاهدات، وتقدم استراليا الدعم التام لهذه الجهود الإصلاحية الدولية.

وتعتزم استراليا الآن توسيع نطاق هذه الجهود من خلال تصدّر مبادرة دبلوماسية رفيعة المستوى بجمع تأييد واسع النطاق للإصلاحات الرامية لتحسين عمل اللجان وجعل أداؤها ملتزما بوظيفتها. وينبغي أن تتضمن الإصلاحات توفير الموارد الكافية للجان ومعاهدات حقوق الإنسان، وتحسين أساليب عملها، وتوحيد قواعد الإجراءات لدى النظر في تقارير الدول، وتحسين إجراء المشاورات بين اللجان ذاتها للتنسيق بين الجداول الزمنية للإبلاغ وتيسير العمل التعاوني المتعلق بمسائل الإصلاح.

والإبطاء بذلك قد يؤدي إلى زيادة تدهور الحالة وإلى خسارة في الأرواح. ويوفر تقرير الإبراهيمي عددا من الأفكار المفيدة للإسراع بنشر العمليات، وتستحق هذه الأفكار دراسة متأنية.

خامسا، ينبغي أن يكون لعمليات الأمم المتحدة للسلام استراتيجية واضحة للخروج. ويرتبط هذا بصفة خاصة بوضوح ولايات المجلس. ويؤكد تقرير الإبراهيمي بحق على أنه من الضروري أن تكون الولايات واضحة وموثوقا بها وممكنة التحقيق. ويرتبط هذا أيضا بفاعلية مصاحبة عمليات السلام لجهود بناء السلام.

إننا نرحب بالاهتمام الذي حظيت به هذه المسائل في تقرير الإبراهيمي ونؤيد النقطة التي مفادها أنه ينبغي أن نقدم للأمم المتحدة الموارد التي تحتاج إليها للاضطلاع بالمهام التي نطلبها منها. وليس هناك شك في أنه من الضروري إصلاح وتعزيز إدارة عمليات حفظ السلام. وفي نهاية المطاف تقع علينا بوصفنا دولا أعضاء مسؤولية دعم قدرات الأمم المتحدة لحفظ السلام حتى تكون أكثر قوة وفاعلية. ويتضمن ذلك أن يوضع تمويل عمليات حفظ السلام على أساس أكثر ثباتا وأن تدفع أنصبتنا المقررة بالكامل وفي الوقت المناسب.

لا يمكنني أن أختتم بياني دون الإشارة إلى مسألة تيمور الشرقية. وعندما خاطبت هذه الجمعية قبل عام كانت تيمور الشرقية في مخاض أفظع أعمال العنف على أيدي ميليشيات وحشية غير خاضعة لسيطرة القانون. ومنذ ذلك الوقت تحقق تقدم كبير في استعادة الأمن وبناء أسس تيمور الشرقية المستقلة. إن استراليا تشيد بالرجال والنساء في القوة الدولية وفي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لالتزامهم، وفي كثير من الحالات لتضحياتهم.

وشهد أيضا بعض أوجه الفشل المأساوي التي تقاس تكلفتها غالبا بالخسائر في الأرواح.

وأشيد بالتزام الأمين العام بالنفحص والاستعراض الدقيقين لأداء الأمم المتحدة بما في ذلك التقريران الخاصان بسريرينتشا ورواندا. ونشيد بصفة خاصة بمبادرته بدعوة فريق الإبراهيمي المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام. إن تقرير الإبراهيمي (A/55/305) وثيقة هامة تضع خطة لتحديث أعمال الأمم المتحدة في حفظ السلام والوظائف المتصلة. وينبغي أن نسارع بالنظر في توصياته.

أود أن أركز الانتباه بإيجاز على خمس نقاط ترى استراليا أنها من بين الدروس الهامة للتجارب الراهنة.

أولا، إن التدخل العسكري ينبغي ألا يستخدم إلا كملاذ أخير. ويجب أن تبذل جميع الجهود لإيجاد حلول سلمية. وفي هذا السياق نرحب بتأكيد تقرير الإبراهيمي على العمل الوقائي وبناء السلام.

ثانيا، عندما توزع قوات الأمم المتحدة، يجب أن يكون هناك سلم تسعى للمحافظة عليه. تكمن أخطار حقيقية في إرسال القوات على نحو غير محدد إلى أماكن يمكن أن تصاب فيها بأضرار، في غياب وجود خطة سلم واضحة أو احتمالات معقولة لتحقيق السلام. وينبغي أن تلتزم الأطراف المتنازعة بتحقيق السلام وأن تكون مسؤولة عما تقوم به من أعمال.

ثالثا، يجب أن تحصل عمليات السلم على ولاية من مجلس الأمن تتناسب مع المهمة التي يطلب منها القيام بها. وإذا كانت البيئة معادية فينبغي إعداد هذه القوات على النحو المناسب حتى تكون قادرة على الظهور كقوة ذات مصداقية.

رابعا، يجب أن يتم نشر عمليات حفظ السلام بسرعة في أعقاب اتخاذ قرار من جانب مجلس الأمن.

اللاجئين وحسم حالة اللاجئين. ونحث السلطات الإندونيسية على اتخاذ جميع الخطوات الممكنة في هذا الاتجاه، بما في ذلك التعاون مع البعثة التي اقترحتها مجلس الأمن.

إذا أرادت الأمم المتحدة أن تظل ذات صلة ومصداقية فيجب أن تعمل معتمدة على قوتها وأن تحافظ على الالتزام القوي ببرنامج الإصلاح والتجديد المستمر. إن التحديات التي تواجه المنظمة ضخمة ولكن يمكن تخطيها. والحاجة إلى التغيير واضحة وملحة ولكنني أعتقد أن هذا لا يتجاوز قدرة جيلنا ونيته الحسنة في محاكاة أسلافنا في تحقيق هذا الإصلاح.

وفي قمة الألفية أكد الزعماء على أنه من الضروري أن تواجه الأمم المتحدة تحديات القرن الجديد. فلنستمع إلى ندائهم ونعمل معا بتصميم والتزام متجددين لنجعل هذه المنظمة أكثر تمثيلا وأكثر فعالية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

تواجه تيمور الشرقية مسارا صعبا وطويلا صوب السلم والرخاء. وتضطلع استراليا بدور كبير في إعادة تعمير الإقليم من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى وكذلك على نحو ثنائي. ونحن ملتزمون على الأجل الطويل بمساعدة شعب تيمور الشرقية في بناء أمتها الناشئة. ليس فقط لمصلحة شعب تيمور الشرقية ولكن أيضا لصالح الاستقرار والأمن في منطقتنا.

ولسوء الطالع فإن الميليشيات التي تؤيد الاندماج لا تزال تمثل تهديدا للأمن والاستقرار. وينبغي أن تتوقف أعمال التخويف والعنف التي تمارس ضد اللاجئين من تيمور والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية في المخيمات على الحدود بين تيمور الشرقية والغربية. إن قتل العاملين في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أوائل هذا الشهر يستحق الإدانة القوية من جانب العالم. وتكرر استراليا نداءها لإندونيسيا بأن تفي بمسؤوليتها بتوفير الأمن الفعال في تيمور الغربية، بما في ذلك وضع حد لأنشطة الميليشيات، وتقديم المسؤولين عن ارتكاب الجرائم إلى العدالة حتى تخلق الظروف اللازمة لعودة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون